A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.53
20 December 1990

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY
JAN 10 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد ساردنبرغ (نائب الرئيس)	(البرازيل)
ثم :	السيد دي ماركو	(مالطة)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64386/A ١٩٥٩ز(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

تأبين السيدة فيجايا لاكشمي بانديت ، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عليّ أن أوجه انتباه الأعضاء إلى خبر محزن ، هو وفاة السيدة فيجايا لاكشمي بانديت ، التي كانت رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة المعقودة في ١٩٥٣ .

باسم الجمعية العامة أود أن أنقل لأفراد عائلة السيدة بانديت ولحكومة الهند وشعبها أعمق تعازينا القلبية .

إن علاقة السيدة بانديت بالأمم المتحدة تعود إلى يوم مولد هذه المنظمة . فلقد ترأست الوفد الهندي غير الرسمي إلى مؤتمر سان فرنسيسكو المعقود في عام ١٩٤٥ ، ثم انتخبت في عام ١٩٥٣ رئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة - وكانت أول امرأة تتولى هذه المنصب .

كانت امرأة ذات مُثل عليا ، وكانت على استعداد للتضحية من أجل تلك المُثل . وما زادتها سنوات السجن الطويلة إلا تصميما على تحقيق استقلال بلادها ، الهند ، التي أصبحت تمثلها بعد ذلك بامتياز عظيم في المحافل الدولية .

أدعو الممثلين للوقوف مع التزام الصمت دقيقة تكريما لذكرى السيدة بانديت .

وقف أعضاء الجمعية دقيقة صمت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الهند .

السيد فاجبايي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يُعرب وفد بلادي عن عميق تقديره على كلمات التعزية والتأبين الرقيقة التي القيت بهذه المناسبة المحزنة مناسبة وفاة السيدة فيجايا لاكشمي بانديت .

لقد كانت السيدة بانديت من أبرز الشخصيات في الحياة السياسية والدبلوماسية الهندية . وكما أشرتم ، سيدي ، فإن علاقتها بالأمم المتحدة تعود إلى نشوء الهيئة العالمية . فبالإضافة الى ترؤسها الجمعية العامة ، كانت وثيقة الصلة بمختلف هيئات الأمم المتحدة ، ولاسيما المعنية منها بالميدان الاجتماعي .

كانت السيدة باندیت أممية ملتزمة ، حيث كانت تؤمن بأن أمم العالم اذا ما اجتمعت لتعزيز أهداف نبيلة لابد أن يكون النجاح حليفها . إن دورها كأول امرأة تترأس الجمعية العامة كان انعكاسا لايمانها الراسخ بالأمم المتحدة .

ولقد حظيتُ بامتياز وشرف العمل مع السيدة باندیت . كانت شخصية جذابة وشجاعة وقادرة .

وكما قلت ، فقد ناضلت السيدة باندیت من أجل حرية بلدنا . فألقي بها خلف القضبان لسنوات عديدة ، وفقدت زوجها في السجن .

وبعد نيل الاستقلال كرست نفسها لتعزيزه ولنشر وجهة نظر الهند في المحافل الدولية .

إننا نألم لرحيل السيدة فيجايا لاكشمي . وفي حزنها تجد بلادي عزاء في احتفال الجمعية العامة بها اليوم . وأود ، باسم شعب الهند ، أن أتقدم بالشكر اليكم ، سيدي الرئيس ، وإلى جميع الوفود على ما قدمتموه من تكريم للراحلة .

بند جدول الأعمال ٢٣ (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35 و Corr.1) ؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/45/709) ؛

(ج) مشاريع القرارات (A/45/L.24 إلى A/45/L.28) .

السيد عبد الغفار (البحرين) : أربعون سنة ونيف قد مضت ، والباحثون عن السلام في الشرق الأوسط ظلوا على مداها يتلمسون ومضات أمل لايجاد حل للنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي . وترتب على انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب تولد نفحات أمل للمتفائلين ، في حين أعطى العدوان العراقي ضد الكويت نغشات خانقة ، وإشارات مزعجة لتلك الفئة من المتشائمين الذين لا يرون على الأفق سلاما أو استقرارا في ربوع الوطن العربي .

وعلى الرغم من التشابك في النظام الدولي وتأثير ذلك على الجهاد الفلسطيني من أجل الحرية والعدالة ، فإن مسألة فلسطين بكل عناصرها المتداخلة لا يمكن سبر أغوارها أو استقراء أبعادها الشائكة بوضعها على ميزان التفاؤل والتشاؤم الصاعد والهابط مرارا بفعل الأحداث المختلفة .

إن من يتمعن في مسار تغيرات الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وخطوطها المتعرجة يكتشف أن الفكر التحرري الفلسطيني والفكر الصهيوني يسيران في خطين متوازيين لا يلتقيان ، إذ يفصلهما برزخ من التناقضات والأضداد التي لا توحي بأن الأزمات والحروب العربية الاسرائيلية قد أنضجتهما لخلق تركيب منظور للسلام قائم على تسوية مقبولة . فعلى امتداد أربعة عقود متواصلة عبر الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر ثلاث مراحل أساسية : أولا ، مرحلة الدعوة الى تحرير كامل التراب الفلسطيني لإزالة الظلم والتشريد اللذين وقعا على الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ . وتمتد هذه المرحلة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٨ ؛ ثانيا ، مرحلة الدعوة إلى إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية التي تمتد من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٣ ؛ ثالثا ، مرحلة قبول مفهوم الحل القائم على إنشاء دولتين - دولة فلسطينية ودولة اسرائيلية ، التي بدأت منذ عام ١٩٧٤ . ولقد عبرت هذه المراحل فترة مخاض طويل كانت مليئة بالمعاناة والاضطهاد والقتل والتشريد للإنسان الفلسطيني الذي لم تخبُ جذوة الجهاد في وجدانه ، ولم تمت روح التحدي للاحتلال والقمع في أعماقه . وقد وصلت هذه المرحلة الى نهايتها في المؤتمر التاسع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في الفترة من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والذي وافق على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ووافق أيضا على حق اسرائيل في الوجود .

وقد كان المتعاطفون مع اسرائيل والمؤيدون لها يطالبون دوما منظمة التحرير الفلسطينية بالإعلان عن ثلاثة مبادئ أساسية ثمنا للاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ، وهذه المبادئ هي : أولا ، الاعتراف بحق الوجود لاسرائيل ؛ ثانيا ، قبول تسوية سلمية قائمة على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ؛ ثالثا ، نبذ الارهاب .

إن الإعلان عن قبول هذه المبادئ من قبل منظمة التحرير الفلسطينية قد أدى الى اعتراف أكثر من ١٠٠ بلد بالدولة الفلسطينية المستقلة المعلنة .

وفي أعقاب هذه التطورات ، اعتقد البعض بأن اسرائيل قد حصلت على مطالبها الاساسية ، وإن الطريق أصبح ممهدا للتوصل الى تسوية سلمية لقضية فلسطين . ولكن سرعان ما كشفت تلك التطورات على الساحة الفلسطينية زيف الادعاءات الاسرائيلية بأنها دولة محبة للسلام ، إذ عرف الرأي العام العالمي أن اسرائيل ترفض رفضا قاطعا الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة وطنية تعمل على بناء الدولة الفلسطينية المستقلة . وأصبح من الواضح للعيان أنه حينما وافقت الصهيونية على قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والاخرى يهودية ، فقد فعلت ذلك لتمهيد السبيل للانضمام الى منظمة الامم المتحدة التي بالفعل قد أسبغت على الدولة اليهودية صفة الشرعية الدولية .

إن الفكر الصهيوني اليوم يعوزه الاتساق والتناغم بين النظرية الصهيونية والواقع السياسي ، فهو يواجه التوجه السلمي الفلسطيني إما بتعنت شديد يحكمه التطرف المتزمت ، أو بنذر يسير من الاهتمام يتسم بشيء من الاعتدال . وهذا يوضح ما يموج به المجتمع الاسرائيلي من تيارات سياسية واجتماعية مضطربة أدت الى خلق فلسفة من اللاحسم واللاعقلانية في الادبيات الصهيونية . إن فلسفة اللاحسم هذه تتجسد في تيارين رئيسيين في المجتمع الاسرائيلي : تيار يستوحي بنيته الفكرية والسياسية من ميثولوجيا التاريخ وأساطيره اللاواقعية ، ويدعو هذا التيار الى إقامة اسرائيل الكبرى - على لسان اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل ، من البحر الى النهر ، أي من البحر الابيض المتوسط إلى نهر الاردن ، وذلك بطرد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة ، وجلب المستوطنين اليهود من الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول لإحلالهم محل الفلسطينيين . أما التيار الثاني فيرى ضرورة حسم الامر في الاراضي الفلسطينية المحتلة لأن شرائح من المجتمع الاسرائيلي قد بدأت تقتنع من حيث المبدأ بأن مواصلة الانتفاضة الفلسطينية على مدى ثلاث أعوام توضح ، بما لا يدع مجالا للشك ، بأنه يصعب على اسرائيل الاستمرار في احتلال الاراضي الفلسطينية ، واستخدام القمع والاضطهاد الى

ما لا نهاية ، خاصة أن عدد السكان الفلسطينيين فياسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة قد بدأ يصل الى ثلاثة ملايين ، بينما مجموع عدد اليهود هو ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة .

إن الفئة الاسرائيلية المعتدلة ترى أنه بالإمكان تحقيق سلام يستند الى مبدأ إقامة دولتين تتعايشان الواحدة بجوار الاخرى . ويعتقد البروفسور يهوشافات هاركابي الاستاذ بالجامعة العبرية ، أن هذا المبدأ يمكن أن يتحقق إذا تم التمييز الواضح بين الواقع السياسي والايديولوجيا . ومما لا شك فيه أن المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل مختلف شرائح الشعب الفلسطيني ، وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، قد استطاع حسم الأمر بإيجاد نوع من الانسجام والتطابق بين النظرية والتطبيق .

إن بعض ساسة اسرائيل ومفكريها الذين ينظرون الى الانتفاضة الفلسطينية من منظور اللاحسم بين الأيديولوجيا والواقع السياسي يعبرون عن القضاء على الشعب الفلسطيني في الضفة بوسائل مرعبة مثل الطرد الجماعي أو المذابح الجماعية . إن احتمال القتل الجماعي قد تحدث عنه يائير تسابان من المابام في الكنيست الاسرائيلي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ حين قال :

(تكلم بالانكليزية) :

"إنني لا أنام جيدا ليلا بسبب القلق من أنه إذا ما تركنا الأمور تسير على هذه الخطى - التصلب السياسي ، والمعاملة الوحشية ، والقمع ، وتصعيد الانتفاضة - فسيترتب على هذا أن نرى أنفسنا في وضع أكثر فأكثر صعوبة ، وقد نرى قريبا جدا تطورات تنتهي بأعمال قتل جماعية ، ومن الضروري أن أقول هذا من فوق هذه المنصة . إننا شهدنا بالفعل أمورا في العالم ، وإذا ما حدث هذا ، فإن الانشقاقات بيننا سترجع الى جذرها العميق . وسيتمزق المجتمع الاسرائيلي إربا ..."

(واصل كلمته بالعربية)

أما الإقتباس الآخر فهو وارد في مقابلة مع البروفيسور آموس فنكينشتاين

رئيس قسم الفلسفة في جامعة تل أبيب ، نشرت بصحيفة هآرتس الاسرائيلية بتاريخ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . ويحاول البروفيسور "فنكينشتاين" مقارنة وضع الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الاسرائيلي بوضع اليهود في المانيا بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٤٠ .

يقول البروفيسور فنكينشتاين :

(تكلم بالانكليزية)

"بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٧ ، وحتى "كريستال ناخت" - ليلة الزجاج - كان وضع اليهود في المانيا أفضل ، من بعض النواحي ، من وضع العرب في الاراضي . ومن نواح أخرى كانت ظروفهم أسوأ ، لكن التشابه بينهما ، بشكل عام ، صارخ . ففي المقام الاول ، كان كل من اليهود في المانيا والفلسطينيين في الاراضي 'رعايا' محرومين من حق المواطنة . غير أن يهود المانيا كان لهم آنذاك أن يلتمسوا من الخيارات المشروعة أكثر مما لدى سكان الاراضي . فلم يكن اليهودي هناك ، في عام ١٩٣٦ ، يشعر بأنه محروم كلية من حماية القانون . لم يحدث ذلك إلا في عام ١٩٣٨ عندما بدأ النازيون يقتحمون منازل اليهود ويرتكبون مذابح تشبه في حجمها ما نرتكبه من مذابح . وعموما كان من الاصعب هناك تقويض النظام القانوني في المانيا . وكان على النازحين أن يتصدوا لما أتت به جمهورية فايمار ، واستغرق الامر سنوات عديدة للقضاء عليها . صحيح أن المانيا أبادت اليهود في النهاية ، ولكن ذلك لم يصبح سياسة فعلية إلا في عام ١٩٤٠ ، في ظل الظروف المروعة لما كان 'حربا شاملة' ، على ما يبدو . وصحيح أيضا أن يهود المانيا لم يقاوموا اطلاقا ولم يشرعوا في أي تمرد أهلي . كانوا مواطنين مسالمين مندمجين في المجتمع الالماني . ولم يكن 'لمشكلتهم' وجود إلا في أذهان المعادين للسامية ... لم يخطر على بال أحد أن يشبه العرب المسنين الذين أُمروا بإزالة العوائق من الشوارع ، بيهود فيينا الذين أجبرهم النازيون فور دخولهم المدنية على كسح الثلوج ...

إن [اسرائيل] مجتمع يشعر بأنه مهدد ويعاني من عقدة الاضطهاد . وهنا نجد التشابه صارخا بينه وبين المجتمع الالماني بعد 'فرساي' . كان الحديث مألوفا هناك عن [كون] 'العالم كله ضدنا' أو عن 'الطعن من الخلف'" .

(واصل الكلمة بالعربية)

إن في أقوال هذا البروفيسور الذي يصف نفسه بأنه صهيوني متحمس إشارات إلى احتمال أن تمارس اسرائيل الطرد الجماعي للفلسطينيين من وطنهم .

مما ورد سابقا يستطيع المرء أن يستنتج أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل لا يكمن في غياب آلية أو ترتيبات لايجاد تسوية سلمية ، وإنما في رفض الصهيونية التي تمثل الفلسفة السياسية والفكرية للدولة اليهودية لمبدأ السلام والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

السيد النعمة (قطر) : سيدي الرئيس ، بودي ، بادئ ذي بدء ، أن أزجي لكم التهنئة الواجبة على انتخابكم لرئاسة دورتنا هذه . إن المسرة تغمرنا لرئاستكم ، إذ إنكم تمثلون بلدا تربطه ببلادنا العربية جمعاء وشائج عديدة من وشائج القربى والتراث والتاريخ .

وإنه ليطيب لي أيضا أن أزجي الشكر وافره وجزيله لرئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، السيد ديالو ولأعضاء اللجنة جميعا ، على كل ما بذلوه من جهود دؤوبة لايصال معطيات الحقيقة في التقرير المقدم اليكم والذي يتسم بالعطاء النيّر والفكر الانساني الحافل بكل معاني النبل والشجاعة . لقد أدت اللجنة الموقرة جهدها المشكور لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني ، سواء بالتحقيقات التي تجريها أو بما تنشره من إعلام في العالم طّرا . كما نشيد بالتقرير الذي وضعته اللجنة ورفعته الى الجمعية العامة ، وعلى وجه أخص في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها منطقتنا العربية بصفة عامة ، وما يواجه القضية الفلسطينية بصفة أخص .

إذا كان لدي من وصف يطلق على جو هذه الدورة والدورة السابقة ، فإنما هو بالبركان الخامد بعد الصورة والهيجان اللذين شهدتهما الجمعية في العقد الفائت نتيجة لتوتر العلاقات بين الكتل والدول المتنافسة ، ولكثرة النزاعات الإقليمية والحروب الاهلية التي أخذت على العالم كله اهتمامه وجهده وبددت الكثير من موارده .

بيد أن أوار هذه النزاعات قد خف . وها هي جذوته آخذة في الانحسار ، إذا ألفينا تلكم التوترات تخمد ، والنزاعات تنتهي ، فإذا بالألداء يوم أمس ، يتلاقون ، كل منهم يخطب التعاون ويتنادى مناشدا لإقرار السلام والأمن .

كل ذلك قد ألفيناه في مواضع عديدة في دنيانا هذه ، إلا في الشرق الأوسط الذي كتب له أن لا يتمتع بالنعماء ، نعماء السلم والطمأنينة . فبالاضافة الى قضية فلسطين التي تكسرت عند شواطئها محاولات التسوية ، ابتلينا بعدوان على بلد عربي شقيق من بلد عربي شقيق آخر هذه المرة ، اختلطت في خلد القَوَمة على غزوه معطيات الحواس ، فبدلا من توفير جهودهم المرتجاة لإنقاذ فلسطين ، اتجهوا لغزو شقيقهم الصغير ، مما زاد في حدة التوتر بمنطقتنا ، وأضفى على مشاكلها المزيد من التعقيد .

لقد ألفينا فيما انصرم من السنين الأخيرة عددا من المشاكل تسير نحو الحل والتسوية ، بعضها بعد سنوات قليلة من الصراع ، والأخرى بعد زمن يساوي في طوله طول المشكلة الفلسطينية . ومهما اختلفت الأسباب التي ساهمت في التسوية ، فمما لا شك فيه أن جو الانفراج الدولي وتحسن العلاقات بين الكتل المتنافسة والدول المتلاددة كان لهما اليد الطولى في الوصول الى حلول لتلك المشاكل . وكان الأمل معقودا أن تتأثر القضية الفلسطينية بهذا الجو ، وأن تسير في طريق تسوية شاملة عادلة ودائمة . إلا أن ذلك لم يحدث بسبب إمعان اسرائيل في سياسة الرفض وصلفها وتعنتها وجبروتها ، واستمرارها في استعمال القوة والبطش في قمع مقاومة الشعب الفلسطيني الباسل المتمثلة في انتفاضته المظفرة المباركة على الاحتلال المستمر وما يرافقه من مذلة ومهانة وعنت . إن الشعب الفلسطيني لا يثور فقط على سياسة التنكيل والتدمير التي تمارسها السلطات المحتلة في أرضه ، بل يدافع عن حقوقه المشروعة التي أقرها له المجتمع الدولي بقرارات حق تقرير المصير والعودة ، وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، والتوصل إلى تنفيذ ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

إن الانتفاضة الباسلة المظفرة للشعب الفلسطيني تدخل سنتها الرابعة . وها هو لظاها لا يزال يستعر ويتقد بالرغم من مئات الشهداء وآلاف المصابين وعشرات الآلاف من

المعتقلين ، وبالرغم من سياسة التنكيل والقمع المتمثلة في تدمير البيوت ، وتشريد المواطنين وإقفال الجامعات والمدارس ، وطرد العشرات من دورهم تنفيذا لسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها السلطة الاسرائيلية المحتلة .

لقد وجدت الانتفاضة الفلسطينية المباركة دعما مطلقا على الصعيد العربي ، وتعاطفا واسعا على الصعيد العالمي تمثل في تزايد اعتراف المجتمع الدولي بالحقوق الفلسطينية المشروعة ، واقتناعه بضرورة مضاعفة الجهود لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا يعيد الحقوق المغتصبة لأصحابها الشرعيين الاباة ، وفي مقدمتها حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة فوق ترابهم الفلسطيني الوطني الطاهر .

إنه لا ينبغي لنا أن نتغافل عن إقرار حقيقة هامة وهي أن الشعب الفلسطيني ، اذ ارتضى لنفسه بتقديم كل هذه التضحيات والتنازلات التي تجلت بوضوح في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، والتي جاءت تعبيرا عن رغبة الشعب الفلسطيني - إن الشعب الفلسطيني ، ممثلا في مجلسه الوطني الفلسطيني ، إذ قدم كل هذه التضحيات - لم يقدمها الا في مقابل الوصول الى التسوية السلمية عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط يشترك فيه الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن وجميع أطراف النزاع ، بما فيهم دولة فلسطين ، على قدم المساواة مع بقية الأطراف .

بيد أن هذه البوادر قد قوبلت بالرفض العنيد من جانب اسرائيل ، ويتجلى ذلك في اقتراح حكومة شامير بإجراء انتخابات هدفها الالتفات على قرارات الامم المتحدة وخديعة الرأي العام العالمي ، فليست هناك أية أدلة الا بما يوحي أن ذلك الاقتراح لم يكن أكثر من وسيلة لاكتساب الوقت لتنفيذ مخطط التوسع وضم الاراضي المحتلة .

وما نشاهده اليوم سوى تحقيق للمطامع التوسعية . فقد انتهزت اسرائيل انشغال العالم بأزمة الخليج فاجتلبت عشرات الالوف من المهاجرين اليهود الجدد لاحلالهم في الاراضي المحتلة بمستوطنات جديدة تعمل السلطات الاسرائيلية على بنائها بصورة مستمرة ، بالرغم من وعدها بعدم القيام بذلك . ان الاحداث الجُلى لتترى في منطقتنا بصور شتى تدعونا الى القلق . فالحوار الذي بدأ بين الفلسطينيين والولايات المتحدة قد انقطع منذ اشهر عديدة بذريعة عملية قامت بها جماعة فلسطينية على الشاطئ الاسرائيلي واستنكرتها منظمة التحرير الفلسطينية . وعملية السلم ، التي كان مفروضا أن تسير ولو ببطء نحو مرحلة جديدة ، تجمدت ، ولا يعلم أحد متى ستعود عجلاتها الى

التحرك من جديد . هذه هي الدبلوماسية الصامته التي كثيرا ما نادوا بها وشهدنا ظلها وعقمها . ولقد أشار صاحب السمو أمير دولة قطر ورئيس الدولة في كلمته الموجهة الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ الى تمادي اسرائيل في امتهانها لإرادة المجتمع الدولي فقال :

إن بوسع الاعضاء الدائمين ، إن توفرت لديهم الإرادة السياسية ، العمل في إطار مجلس الامن على معالجة القضايا الهامة المتعلقة بإقرار السلم والامن الدوليين . وبإمكانهم على أساس ذلك ، التوصل الى اتفاق على معالجة القضايا الهامة المتعلقة بالمسألة الفلسطينية بالسرعة المطلوبة المنشودة لايجاد حل عادل دائم للنزاع العربي الاسرائيلي .

"لقد رفضت اسرائيل تنفيذ القرار الذي تبناه مجلس الامن الدولي بالاجماع في أعقاب مجزرة القدس والقاضي بإرسال بعثة من الامم المتحدة لتقصي الحقائق والنظر في حماية الفلسطينيين ، مما يزيد في البرهان على تعنتها واصرارها على تحقيق ما تهدف اليه من تهويد المدينة المقدسة ، منتهكة بذلك معاهدة جنيف الرابعة والقرارات ذات الصلة التي اتخذها كل من مجلس الامن والجمعية العامة ، والتي تحظر أي تعديل جغرافي أو ديموغرافي في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس الشريف .

ومن المسلمات أنه نظرا لما لمدينة القدس من مكانة جليلة في نفوس المسلمين في العالم قاطبة ، فإنه يتعين أن يكون تحديد وضعها الصحيح وفقا لتلك القرارات الدولية ، أحد أهم الاسس التي يقوم عليها حل النزاع العربي - الاسرائيلي" .

إن أحداث السنوات الماضية لم تات بأي حل مجد للمشكلة الفلسطينية . فالدبلوماسية الصامته مستمرة في صمتها ، والانتفاضة المباركة تدخل سنتها الرابعة ، بينما تزداد السلطة الاسرائيلية قمعا لها وللشعب الفلسطيني . وما أحداث الشامن من

تشرين الاول/اكتوبر الماضي الا دلالة واضحة على موقف اسرائيل الرامي الى عرقلة أي حل معقول يؤدي الى تقدم في المفاوضات والى تسوية مرضية ومقبولة .

أيحق لنا من بعد هذا كله أن نتساءل إن كان المجتمع الدولي قد استنفد كل الوسائل ؟ واننا في هذه الاثناء نشارك اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف رأيها المتشائم بأن استمرار المأزق الحالي سيزيد فيتوتر الوضع ويشجع أعمال العنف والتطرف . كما أننا نشاركها الاستنتاج بأن على الجمعية ، إزاء الشلل الذي تمر فيه عملية السلم اليوم ، أن تنظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط ، وأن تجدد للامين العام التفويض بأن يتابع بذل الجهد مع الأطراف المعنيين ، وبالتشاور مع مجلس الامن ، لتسهيل عقد المؤتمر المذكور .

إن وفد بلادي يحيي ، من خلال هذه الدورة ، نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة المباركة ، واثقا من أن ذلك الشعب سوف يستمر في مقاومة الاحتلال وفي رفض الذل والمهانة الناتجين عن ممارسة السلطات المحتلة . وعلى اسرائيل أن تدرك أن الوقت قد حان لتغيير اتجاه سياستها ، وتخضع لواقع الأمر ، وترضخ لإرادة المجتمع الدولي المتمثلة في القرارات التي لا عد لها والتي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الامن احقاقا لحقوق الشعب الفلسطيني .

إن قافلة الشعب الفلسطيني التي تغذ في سيرها خببا ، وتقدم في كل يوم المزيد من الدم الطاهر على عتبات الخلود ، ويتساقط في جنبات سوح فدائها الرجال والشيب والولدان ، لتناشد محفلكم الاممي الدولي هذا أن يكون الفيصل في ايقاف صلف اسرائيل وفي اجباره على الالتزام بقرارات الإرادة الاممية ، إرادة الحق والعدل ، وأن يعطى الشعب الفلسطيني حقه في العودة الى وطنه وفي بناء دولته المستقلة على تراب فلسطين الطاهر .

السيد بن جمعة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يحدث قط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن علقت شعوب الأرض هذا القدر من الأمل على فرضيات ما يوصف بأنه نظام جديد ، نظام يستند الى نزع السلاح وانفراج التوترات ، وقبل كل شيء إجلال سيادة القانون واحترام كرامة الإنسان واستعادة الحرية في كل مكان .

والواقع أن بعض الآمال التي علقت على جعل السلم وحكم القانون كلا واحدا لا يتجزأ لها ما يبررها . ووجود ممثلي الشعب الناميبي المستقل هنا بيننا في هذه الدورة خير دليل على ذلك . وكما كان الحاصل بالنسبة لناميبيا ، فإن هناك شعوبا أخرى تأمل أن تشهد السلم يوما وأن تمارس حقها الاساسي في أن تختار لنفسها بكل حرية المستقبل الذي تنشده ؛ وهذا خيار أساسي ما فتئ يُنكر بعناد على الشعب الفلسطيني منذ أربعين عاما .

ومن وجهة النظر هذه فإن رد الفعل الصامد من جانب المجتمع الدولي إزاء الاحداث الاخيرة في الخليج يمكن أن يصبح في حد ذاته مصدر تشجيع لهذه الشعوب ، شريطة أن يتجلى رد الفعل نفسه حيث كان ينبغي أن يحدث منذ وقت طويل ، أي في فلسطين ، حيث كان إخضاع شعب بأكمله ، ولا يزال ، أمرا مقيتا الى أبعد حد .

فللمرة الاولى - ونأمل أن يستمر هذا النهج الى الابد - يُظهر المجتمع الدولي عزمه على تغليب سيادة القانون والمبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . ولن يكون بوسع المجتمع الدولي بعد الآن أن يجعل تطبيق مبادئ القانون رهنا بتقلب المصالح والظروف ، دون تقويض مصداقية اجراءاته الحالية .

وللمرة الاولى يمكن للشعب الفلسطيني أن يتوقع أن تصبح عادة فرض الامر الواقع ، التي كان هو ضحيتها ، أمرا غير مقبول بتاتا في نظر المجتمع الدولي . إن المجتمع الدولي لن يؤجل بعد الآن الى أجل غير مسمى اتخاذ التدابير العاجلة التي يرى أنها لازمة ، ولا تنفيذ الوسائل التي اعتبرها حتمية ، في حالات هي في نهاية الامر متماثلة .

فلاكثر من أربعة عقود ظلت قضية فلسطين تشكل بمختلف جوانبها تحديا مستمرا يواجه المجتمع الدولي . فبعد مأساة الاغتصاب الأصلية أتت مأساة الاحتلال ، وما يلازمه باستمرار من الحرمان القاسي .

إن الأراضي والممتلكات والحريات ، بل وحياة الفلسطينيين أنفسهم هي أهداف لهذه السياسة القائمة على الاستلاب ، تأكيدا للإنكار المطلق لوجود الشعب الفلسطيني ، ولحقوقه الإنسانية ، وبالطبع ، لحقه في وطنه . وقد هب الشعب الفلسطيني بالطبع في وجه هذه السياسة ، ومازال يعارضها على نحو مثير للإعجاب . ومهما تكلف الشعب الفلسطيني من معاناة وتضحيات - ومهما سيتكلف في المستقبل - فإنه لم يتوان قط في مقاومته لهذا الاستلاب . هذه المقاومة الباسلة في شجاعتها والدؤوبة في ثباتها ، هي من أعظم انتصاراته . فها نحن نرى في هذا المحفل بالذات ، الذي تمت فيه الموافقة على عملية الاغتصاب الأصلية ، ما يشبه الإجماع على أن قضية فلسطين تتلخص حصرا في تلبية التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني . وما من شك في أن إنشاء الدولة الفلسطينية على أراضي فلسطين هو العنصر الذي تنصب فيه كل عناصر القضية ، وهذا ما يجب علينا أن نؤكد عليه من جديد .

في فلسطين شعب عربي يدلل كل يوم على تمسكه بأرضه من خلال نضال لا هوادة فيه ضد نير السيطرة . وهذا واقع لا ينكر أبدا طوال تاريخه ، وهو أمر مستمر اليوم من خلال الانتفاضة . وكون آلاف الفلسطينيين ، ومعظمهم من الأطفال ، يقومون بتحدي رصاص قوات الاحتلال والمستوطنين ، في كفاح يومي من أجل حقهم في الحرية ، هو دليل حتى على حبهم لأرض أجدادهم ، التي هي تراث تناقلته أجيال الفلسطينيين المتتالية .

ومن جهة أخرى ، فإن رد فعل المحتل الاسرائيلي إزاء الانتفاضة والأساليب المفرطة التي استخدمها ، والممارسات اللاإنسانية والمطالبات الفادحة المستمرة ، كلها تدلل بشكل ساطع على الهدف الذي يسعى المحتل الاسرائيلي الى تحقيقه ألا وهو ترسيخ الأمر الواقع الى غير رجعة .

إن هذه الصور المروعة التي تأتينا يوميا من الأراضي المحتلة لا تثير الاستنكار والانفعال القوي فحسب ، وإنما تستصرخ ضمائرنا . إن كل فلسطيني يقتل ليس إلا جرحا آخر ينكأ فينا ؛ وكل طفل تحصده رصاصات المهاينة إنما يتيم العدل .

إن انعدام رد الفعل الذي يتمشى ومبادئ القانون المكرسة في الميثاق في هذه الحالة إنما هو دعوة مشجعة الى المزيد من البطش والمزيد من الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني . وهذه هي الكيفية التي ما برح النظام الاسرائيلي يرى بها الأمر .

إن التقرير الشافي والوافي الذي قدمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يبرز بوضوح تدهور الحالة في الاراضي المحتلة والتصعيد المستمر للقمع ضد الشعب الفلسطيني . فكل فقرة من فقرات هذا التقرير تشكل اتهاما دامغا يثبت أنه ما من حكم واحد أو بند من بنود الصكوك القانونية الدولية الرئيسية إلا وتنتهكه سلطات الاحتلال . إن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة ، بل وقرارات مجلس الأمن نفسها التي اتخذت بالإجماع - كلها قد انتهكت انتهاكا صارخا وبصلف . وما هو أكثر من ذلك أن نظام الاحتلال لم يكلف نفسه مشقة محاولة إخفاء الانتهاكات أو تغطيتها .

ألم يشهد المجتمع الدولي رفض اسرائيل للقرارين ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، اللذين اعتمدهما مجلس الأمن مؤخرا ؟ ألم يؤكد رئيس وزراء النظام الإسرائيلي ، ولما تمض أيام على صدور تقرير الأمين العام بشأن حماية المدنيين في الاراضي المحتلة ، في أعقاب الجريمة الشنعاء التي ارتكبت في الحرم الشريف ، ألم يؤكد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، أنه : "ملتزم بالحفاظ على أرض اسرائيل من البحر الأبيض المتوسط وحتى نهر الاردن" - وأكرر : "من البحر الأبيض المتوسط وحتى نهر الاردن" - "لصالح الاجيال المقبلة والهجرة الجماعية ؟" .

هذا ما تؤكده سلطات النظام الصهيوني بوقاحة . وعليه ، فإن المجتمع الدولي مطالب من جديد بأن يرد على هذا الفعل ، فمجرد الاستنكار لم يكن ولن يكون كافيا أبدا .

إن إنكار وجود الشعب الفلسطيني لا يتجسد في مجرد الانتهاكات المنتظمة لحقوقه الاساسية ونهب موارده الاقتصادية وممتلكاته وفي المطالبات الفادحة ؛ وإنما أيضا في العمل المتزايد النطاق على تغيير الهوية العربية والطابع الديموغرافي لفلسطين . فعلاوة على الطرد والنفي ونسف المنازل - وكلها ممارسات لاتزال جارية - أضيفت منذ سنة الهجرة الجماعية لليهود القادمين أساسا من الاتحاد السوفياتي .

إن ما يسمى "بالهجرة الكبرى" يقدم إلينا على أنه حركة بطولية ، ولا يذكر لنا أحد أنها إنما تتم على حساب شعب أنكر عليه حقه في الوجود ، واستعمرت أرض أجداده . فكيف يمكن للمرء أن يتغاضى عن الإجحاف الكامن فيما يرد من إشارات الى حق المرء في أن يعيش في البلد الذي يختاره ، في الوقت الذي يصف فيه البعض حق العودة بالنسبة لمئات الالاف من الفلسطينيين - الذين يسمونهم لاجئين ونازحين لكنهم في الواقع طردوا من أراضيهم منذ عام ١٩٤٨ - بأنه شيء "غير واقعي" ؟

إن الشعب الفلسطيني - من خلال انتفاضته - أضفى بعدا جديدا على مناقشاتنا ، وعلى إلحاحية السعي لتسوية قضية فلسطين ، وهي القضية التي بقيت وستظل لب صراع الشرق الأوسط . لقد قدمت الانتفاضة الدليل على أن الاحتلال ، أي الوضع الراهن ، أمر غير مقبول على الإطلاق . وأن وجود الأمة الفلسطينية حقيقة لا سبيل الى التعامي عنها .

إن كل المحاولات التي بذلت حتى الآن للتوصل الى تسوية قد باءت بالفشل لانها لم تأخذ هذا الجانب الأساسي في الحسبان . فقضية فلسطين لا يمكن أن تحل دون مشاركة الضحية الأساسية للصراع ، أي الشعب الفلسطيني والممثل الوحيد الذي اختاره : منظمة التحرير الفلسطينية ، ولا يمكن تخيل تسوية قضية فلسطين دون تلبية التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني ، وهذا يعني الاعتراف بحقه في إقامة دولته الخاصة به على أرضه والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة .

إن الجمعية العامة لم تكن مخطئة عندما أكدت على نحو قوي تأييدها لمبدأ عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولم يبق الآن على مجلس الأمن - الذي يجب أن يستفيد من استعادته للإجماع - إلا أن يشرع بحزم في الإعداد لعقد المؤتمر .

إن هذه المناقشة الجديدة حول قضية فلسطين تشكل في الظروف السائدة حاليا في الشرق الأوسط محكا جديدا بالنسبة للمجتمع الدولي ، نظرا لتردي الحالة في الأراضي المحتلة وانعدام أية احتمالات حقيقية للتسوية السلمية لصراع الشرق الأوسط .

إن الامم المتحدة ومجلس الامن أساسا يمكنهما أن يسهما إسهاما رئيسيا في بناء صرح سلم لا يمكن إلا أن يكون كلا لا يتجزأ . ونحن من جانبنا ، نأمل في أن ينصفا الشعب الفلسطيني الذي طال انتظاره للعدالة .

السيد بورافكين (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة كانت هناك إشارات كثيرة في محلها الى ظهور حقبة جديدة في العلاقات الدولية ، والى التغيرات الإيجابية التي حدثت بما تحمله من آفاق مشجعة لحل المشاكل العديدة التي تواجه البشرية الآن . وهذا يشمل تسوية الازمات والصراعات الإقليمية بالوسائل السياسية ، وفي رأينا أنه قد تسنى تحقيق تقدم لم يسبقه له مثيل في هذا المضمار .. لكن للاسف ، لا يصدق هذا على الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث تتمثل المشكلة الاساسية في ضرورة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال .

إن مشكلة فلسطين لاتزال بمنأى عن هذه الاتجاهات الإيجابية وخارج إطار العمليات السلمية ، كما هو ثابت في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35 و Corr.1) ، وغيره من الوثائق وكذلك في البيانات التي أدلى بها العديد من الممثلين أثناء المناقشة الحالية .

وقد جاء في بيان صادر عن المؤتمر الوطني للاساقفة الكاثوليك بالولايات المتحدة :

"إن الامر غير المفتوح للنقاش هو الحاجة الى المضي في عملية السلم في الشرق الاوسط . فالإبقاء على الوضع الراهن أمر لا يمكن قبوله بالنسبة لشعوب الشرق الاوسط والمجتمع الدولي الاوسع . ويجب أن يكون الحوار هو وسيلة التقدم - فهو البديل المجرب للعنف" . (A/45/86 ، المرفق الاول ، ص ٣٠)

بيد أن احتلال اسرائيل المستمر للاراضي العربية ورفضها الاعتراف بالضرورة الحتمية لضمان حقوق الإنسان وتأمين ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة ، كل هذا يسد الطريق اليوم أمام التوصل الى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي في مجموعه .

لا تزال سلطات الاحتلال الاسرائيلي تواصل ، في محاولاتها الرامية الى سحق الانتفاضة ، اللجوء الى تدابير صارمة منها العقاب الجماعي . وقد قتل مئات الفلسطينيين وهناك الآلاف من السكان المسالمين الابرياء يعانون من جراح ناجمة عن طلقات البنادق ، ويتعرضون لصنوف الضرب ، ونحن نشعر بالقلق ، بوجه خاص ، لوجود الكثيرين من الشيوخ والنساء والأطفال بين القتلى والجرحى .

إن الانتهاكات الصارخة لحقوق الفلسطينيين قد تطورت فأصبحت شبكة واسعة النطاق من التدابير الرامية الى تقويض وجود الشعب العربي الفلسطيني ذاته ، كمجتمع ثقافي واقتصادي وإثني . ويتجلى ذلك في مصادرة الاراضي والممتلكات ، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية ، وإضفاء الطابع العسكري على المناطق المحتلة ، والاعتقالات الجماعية .

إن سياسة تل أبيب تجاه السكان العرب في الأراضي المحتلة تتناقض تناقضا واضحا ومعايير القانون الدولي المعترف بها عموما ، وفي المقام الأول ، مع اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ ، كما تتناقض تلك السياسة وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ولم تكن مجرد مصادفة بحتة ، أن يعقد مجلس الأمن ، خلال هذا العام وحده ، عدة اجتماعات لنظر هذه المسألة ، وأن يتخذ - فيما اتخذ - القرارين ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، لكن اسرائيل تتجاهلهما بدورهما .

لقد ألقيت كلمات كثيرة أكدت جميعها على أنه قد تم إرساء القاعدة السياسية العريضة لتحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة في الشرق الأوسط . وهي تتمثل في استعداد منظمة التحرير الفلسطينية الدخول في مفاوضات مع اسرائيل في إطار مؤتمر سلم دولي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والنية التي عبرت عنها منظمة التحرير الفلسطينية للتعايش مع اسرائيل في ظل ظروف يسودها السلم والأمن ، وإدانة المنظمة للإرهاب بكل أشكاله . وينبغي أن نضيف الى ذلك توافق الآراء الفعلي بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

وقد حان الوقت لكسر الجمود السياسي والدبلوماسي فيما يتعلق بتسوية مشكلة الشرق الأوسط وحسم قضيتها الأساسية ، وهي قضية فلسطين . وهنا أيضا ، نرى أنه يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور فريد ، في ضوء تجربته التي تبين أن بإمكانه ، إذا توفرت العزيمة السياسية ، التوصل الى توافق آراء بشأن المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين . ويتعين على مجلس الأمن أن يبدي نفس الاتساق الذي أبداه تجاه عدوان العراق على الكويت عند اتخاذ التدابير العملية والفعالة لحل المشكلة الفلسطينية .

ونحن نتذكر بطبيعة الحال أن الأمم المتحدة قد ساهمت مساهمة كبيرة في البحث عن الوسائل والسبل التي تؤدي الى حسم قضية فلسطين ، ونتيجة لجهودها اتخذت قرارات كثيرة أرست الأساس القانوني والسياسي والإنساني لتسوية مشكلة الشرق الأوسط تسوية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لشعب فلسطين .

ويؤيد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية البدء فورا في إجراء اتصالات فعالة متعددة الأطراف لدفع عملية السلم وعقد المؤتمر الدولي للسلام لمناقشة تسوية مشكلة الشرق الأوسط بما يحقق الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة شعب فلسطين العربي حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، وضمان حقوق جميع دول المنطقة في التنمية الحرة وفي البقاء . ومن الطبيعي أن مثل هذا المؤتمر لا بد وأن تشارك فيه كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وختاما ، يود وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن يلاحظ العمل الكبير الذي اضطلعت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وأن يعرب عن امتنانه لرئستها السفيرة دياللو .

السيد مومنفيغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما خاطب رئيس دولتي الجمعية العامة منذ شهرين ، أتيحت لزمبابوي الفرصة لأن تقدم إليكم ، سيدي الرئيس ، تهانيها ، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين غير أنه لا يسعني وأنا ألقي كلمتي الاولى هنا إلا أن أعرب لكم عما يشعر به وفد بلدي من ارتياح تام إزاء الطريقة الفعالة والكفؤة التي تديرون بها أعمالنا . وقد أصبح من المؤكد فعلا أن الجمعية العامة ستكمل جدول أعمالها في دورتها الخامسة والاربعين بنجاح كبير .

وأجد لزاما عليّ أن أبيّن بادئ ذي بدء أن زمبابوي تشترك في المناقشة الحالية بشأن قضية فلسطين بإحساس من الإحباط العميق . فمرة أخرى ، ينطوي تقرير الأمين العام (A/45/709) وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35 و Corr.1) على أنباء مزعجة* .

فالجهود التي بذلت لكسر الجمود الذي اعترى عملية السلم في الشرق الاوسط منذ الدورة الرابعة والاربعين لم تسفر عن أية نتائج إيجابية . فلا يوجد اتفاق كاف ، لا داخل مجلس الامن ولا بين أطراف النزاع العربي الاسرائيلي يسمح بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وقد كان يحدونا أمل صادق في أن يسفر الزخم المتولد عن توافق الآراء ، الذي كان آخذا في البزوغ في السنوات القليلة الماضية تأييدا لعقد ذلك المؤتمر على وجه السرعة ، عن اتخاذ مجلس الامن إجراء فعالا في هذا الصدد .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ساردنبيرغ (البرازيل) .

إن القرار ٤٢/٤٤ الذي حظى بتأييد ساحق في الدورة الرابعة والاربعين قد حدد بعض المبادئ الهامة وأشار الى بعض الضمانات التي اعتقدنا أنها يمكن أن تيسر لكل أعضاء مجلس الامن ، وكل الاطراف المعنية ، الموافقة على تحريك العملية التحضيرية لمؤتمر السلام الدولي . ويلاحظ الامين العام بصدق أن التأييد واسع النطاق الذي حظى به القرار ٤٢/٤٤ والقرار ١٧٦/٤٣ قبله إن هو ، في جوهره ، إلا إعادة لتوكيد المجتمع الدولي للحاجة الملحة الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي . وكنا نعتقد أيضا أن تحسّن المناخ الدولي ، فضلا عن التقدم الذي أحرزته منظمتنا في حسم بعض الصراعات الإقليمية التي كانت تبدو عسيرة ، سيفسحان المجال لكسر الجمود الذي اعترى مشكلة الشرق الاوسط التي جوهرها قضية فلسطين .

وتشاطر زمبابوي مشاعر القلق العميق الذي أعرب عنه الامين العام في تقريره إزاء انعدام أي مسعى دبلوماسي في الوقت الحاضر يستهدف التغلب على العقبات التي تعترض عملية التفاوض في الشرق الاوسط . ومن شأن استمرار هذا الجمود أن يؤدي الى تدهور الحالة في الاراضي المحتلة وتكثيف التوترات مما قد يدفع تلك المنظمة الى مجابهة مسلحة . لذلك ، أود أن أكرر نداء الرئيس موغابي الى الولايات المتحدة في خطابه أمام الجمعية العامة منذ شهرين كيما تستأنف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية . ونعتقد أن هذا الحوار يفيد في تبديد أوجه سوء الفهم والتصورات الخاطئة حول التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، علاوة على إعطاء زخم لعملية السلم .

ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ إذ يلاحظ أنه في حين أن جميع أعضاء مجلس الامن الآخرين وكل الاطراف الاخرى المعنية بشكل مباشر بالنزاع العربي الإسرائيلي ، قد أعربوا عن استعدادهم لبدء الاعمال التحضيرية لعقد ذلك المؤتمر ، فإن آراء عضو واحد ليس إلا في المجلس ، بالإضافة الى موقف طرف رئيسي واحد في النزاع ، هي التي لا تزال تعترض هذا السبيل . ويقال إن المؤتمر المقترح في القرار ٤٢/٤٤ لم يحدد هيكله بصورة صحيحة ، وأن الوقت المناسب لم يحن بعد لعقد مؤتمر دولي . إن الحالة في فلسطين المحتلة خطيرة وهي تتطلب الاهتمام الفوري .

ولا يسع وفدي إلا أن يعرب عن خيبة أمله إزاء عجز مجلس الامن في الاسابيع الاخيرة عن التصدي على النحو الواجب للمسائل المتصلة بحالة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة والتي اشيرت في التقرير الذي أعده الامين العام وفقا لقرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) . إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي داومت على إنجاز أعمال رفيعة المستوى في معرض رصد التطورات التي تحدث في الاراضي المحتلة - اشارت مرة أخرى في تقريرها (A/45/35 ، و Corr.1) نقطة تمس صميم الموضوع مفادها أنه يتعين اتخاذ كافة التدابير الضرورية على الفور لحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ريثما يتحقق التقدم صوب التسوية السياسية . وأي تأخير في اتخاذ إجراءات في هذا الاتجاه لن يؤدي إلا الى زيادة الإصابات بين الفلسطينيين وتدهور ظروفهم المعيشية .

وتود زمبابوي أن تضم صوتها الى أصوات أعضاء مجلس الامن الذين أكدوا للامين العام أن المجلس يجب أن يبدو عادلا ومنصفا بالنسبة للجميع ، ولا ينبغي السماح بأن يؤثر مرور الوقت والنتائج المترتبة عليه على إعلاء سيادة القانون . لقد استهانت اسرائيل طويلا بالقانون الدولي برفضها تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ، وبالإعلان عن اعتزامها ضم فلسطين المحتلة . ومنذ عهد قريب ، استمعنا مرة أخرى الى بيانات تتسم بالتحدي من زعماء اسرائيل يعلنون فيها أن الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، هي جزء لا يتجزأ من اسرائيل . فيجب على هذه الجمعية أن توضح موقفها تماما في هذا الصدد . ولا بد أن ترسل الجمعية إشارة واضحة الى اسرائيل تؤكد أن أوراق اعتمادها لدى الامم المتحدة ، مهما أطلقت العنان لخيالها ، لا تمت بأي صلة الى الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . لقد تحدت اسرائيل لفترة طويلة جدا قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وما فتئت مواقف وسياسات اسرائيل تشكل العقبة الرئيسية أمام عملية السلم في الشرق الاوسط . وحان الوقت لكي يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة بموجب الميثاق لإجبار اسرائيل على أن تذعن لقرارات المجلس وتحترم القانون الدولي . فلإحراز أي تقدم صوب وضع حد لمعاناة

الشعب الفلسطيني والتحرك قدما نحو إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ، يجب أن يتناول مجلس الامن قضية فلسطين بنفس الحزم والاتساق اللذين تصرف بهما في حالات اخرى .

وفي الختام أود أن أعرب عن امتناننا للامين العام لإصراره على استكشاف الإمكانيات المتاحة لتمهيد السبيل أمام عملية السلم في الشرق الاوسط ، ولجهوده الدؤوبة سعيا للتوصل الى الوسائل الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني المعذب في الاراضي المحتلة . ونحن نحثه على مواصلة هذه الجهود واستمرار مشاوراته التي تستهدف ضمان اتفاق مجلس الامن على إنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط .

السيد كاروكوبيرو - كامونانويري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الرغم من انخفاض حدة التوتر وإحراز التقدم نحو السلم في مناطق اخرى من العالم ، يؤسفنا الا يكون الحال في منطقة الشرق الاوسط على هذا النحو . وبينما نجتمع لنتداول اليوم ، من الواضح أن الحالة في المنطقة متفجرة تماما . ويبدو اننا على شفير حرب اخرى ذات نتائج مروعة تتجاوز كل تصور بالنسبة للمنطقة بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام . وتعتقد أوغندا أن الاحداث في الخليج ، على الرغم من طابعها المتفجر ، ينبغي ألا تحجب عن أنظارنا الصورة الاشمل للمنطقة ، الصورة الاشمل التي تتضمن بالضرورة قضية فلسطين .

ما فتئت أزمة الشرق الاوسط ، وقضية فلسطين لبها ، هي الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي على مدى أربعة عقود . فمنذ ثلاثة وأربعين عاما اعتمدت الجمعية العامة قرارها ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي طالبت فيه بإقامة دولة عربية ، هي فلسطين ، وانشاء دولة اسرائيل اليهودية في فلسطين تحت الانتداب . وفي الخميس الماضي احتفلنا بالذكرى السنوية الثالثة والاربعين لصدور ذلك القرار المشهود . ومن ثم ، يعدّ ذلك اليوم تذكرة صارخة بمسؤوليتنا الجماعية لتصحيح الظلم واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومقوماته كدولة ، وتذكرة بالطريقة التي عرقلت بها اسرائيل تحقيق ذلك .

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري لسفير السنغال والاعضاء الآخرين في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عملهم العظيم . لقد ساعدنا تقريرهم الوارد في الوثيقة (A/45/35 و Corr.1) على تركيز اهتمام الجمعية العامة مرة أخرى على قضية فلسطين التي يشكل حلها مفتاح الاستقرار والسلم في المنطقة على المدى الطويل . ويسعدني أن ألاحظ أن اللجنة عملت دون كلل لكي توفر الحماية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة وتساعد على التوصل الى تسوية عادلة وشاملة .

الحالة الخطيرة في فلسطين ، التي وصفها التقرير وصفا صادقا ، ناجمة عن سياسات اسرائيل العدوانية ، خاصة استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وفي وسعنا أن نلاحظ بوضوح من هذا التقرير أن هدف اسرائيل هو ضم هذه الاراضي سعيا من أجل تحقيق حلم اسرائيل الكبرى .

وخلافا لاحكام مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة ، ضمت اسرائيل القدس ومرتفعات الجولان . ومن الواضح أنها في سبيلها الى ضم الضفة الغربية وغزة ، وهو الامر الواقع فعلا . ولبلوغ هذه الغاية ، صادرت الحكومة الإسرائيلية أراضي فلسطينية شاسعة ، واستخدمتها في إقامة مستوطنات يهودية في الاراضي المحتلة . وتشجع اسرائيل عن عمد التدفق الجماعي للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بغية إعادة توطينهم في الاراضي المحتلة . ولن يؤدي هذا إلا الى مزيد من التعقيد في المشكلة . ومازالت سياسة التحرش بالشعب الفلسطيني ، سواء داخل الاراضي المحتلة أو خارجها ، هي السياسة التي تنتهجها اسرائيل دون شفقة أو رحمة . إن التقرير الدوري الذي تصدره اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (A/45/306) يقدم صورة حية للمحنة التي يعيشها الفلسطينيون والتدابير القهرية التي تمارسها اسرائيل .

إن هذه تدابير يقصد بها تغيير المعادلة الديموغرافية وتغيير وضع وطابع الأراضي المحتلة . وهذا يتناقض مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، التي تحظر صراحة ضم الأراضي المحتلة وترحيل السكان ونزع ملكية أراضيهم . كما أنه محظور صراحة على دولة الاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة .

غني عن القول إن الاحتلال والتدابير القمعية تلقى مقاومة بطولية من الشعب الفلسطيني . وقد لاحظ الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ما يلي :

"سوف تدخل الانتفاضة قريبا عامها الرابع والحالة في الأراضي المحتلة لاتزال قاتمة للأسف ، والأمل ضئيل في إحراز تقدم في المستقبل القريب" .

(A/45/1 ، ص ١٢)

ولاتزال عملية السلام مجمدة بسبب رفض اسرائيل التجاوب مع المبادرة الجريئة التي تقدم بها القادة الفلسطينيون وقادة عرب آخرون ، والتي يمكن أن تمهد الطريق لحل عادل . وحتى مناشدة حلفائها المقربين لها بإظهار المرونة لم تلق ردا ايجابيا من اسرائيل . إن الموقف الذي تتخذه اسرائيل يستهدف بوضوح افشال أي حل سلمي للصراع .

لقد أظهرت منظمة التحرير الفلسطينية على مدى السنين شجاعة كبيرة وحنكة قيادية باتخاذها القرارات الصعبة الضرورية للتقدم صوب حل للصراع . ولعلكم تذكرون أن اسرائيل بررت لفترة طويلة جدا تعنتها بحجة أن منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية لم تقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . من الواضح أن قرار المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة الجزائر ، الذي وضحه الرئيس عرفات في جنيف ، وقبل به تسوية تفاوضية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، كان قرارا هاما وخطيرا . وقد لقيت مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية السلمية هذه دعما واعترافا على صعيد دولي واسع النطاق بوصفها مساهمات ايجابية . نتيجة لذلك ، ابتدأت الولايات المتحدة حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية . إلا أن اسرائيل ،

للاسف ، لم تنتهز هذه الفرصة التاريخية التي أتيحت للنهوض بقضية السلم ، واختارت بدلا من ذلك أن تعرقل جميع المبادرات التي تستهدف ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة .

دخلت الانتفاضة عامها الرابع ولكن الحالة في الاراضي المحتلة لا تزال ، للاسف ، آخذة في التردي . وبدلا من معالجة شواغل الفلسطينيين التي أشعلت الانتفاضة ، تكشف اسرائيل من سياسة القبضة الحديدية .

وفي حين أن رد مجلس الامن على أزمة الخليج كان سريعا وحاسما ، لم يتناول المجلس قضية احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى بما تستحقه من السرعة والجدية . وظلت اسرائيل تقابل قرارات الامم المتحدة بازدراء . ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى أن تثبت الامم المتحدة ، لاسيما مجلس الامن ، وجودها وأن تعتمد تدابير ، بما في ذلك التدابير التي تُتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق ، لاكراه اسرائيل على الانصياع لأوامر المجلس . والمزيد من التأخير لن يؤدي إلا إلى مزيد من الاحباط واليأس ، مما سيكون له عواقب وخيمة على المشكلة وعلى عملية السلم نفسها أيضا .

إن أوغندا تؤيد عقد المؤتمر الدولي للسلم المعني بالشرق الاوسط الذي دعت الجمعية العامة إلى عقده في القرار ٥٨/٣٨ جيم ، بحيث يشارك فيه الفلسطينيون والاطراف المعنية الاخرى على قدم المساواة . ونحن نرى أن هذا يوفر أفضل اطار للمفاوضات بشأن تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الاوسط . ويجب أن تشتمل التسوية على العناصر التالية : أولا ، انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ؛ ثانيا ، حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ؛ ثالثا ، ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير في وطن لهم - وعلى وجه التحديد في فلسطين .

لقد استمعنا في الجمعية العامة إلى الكثير عن تقرير المصير والانتخابات النزيهة . ونحن نتشاطر الشواغل إزاء هذه المسائل . إلا أن انشغالنا ليس انتقائيا :

فللشعب الفلسطيني حق مماثل في ممارسة حقه في تقرير المصير وفي اجراء انتخابات حقيقية في دولة خاصة به .

في الختام ، أود أن أعرب عن تأييدنا لشعب دولة فلسطين ، وتضامننا معه ، في كفاحه العادل من أجل تقرير المصير واستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف .

السيد عدنان عثمان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

الجمعية العامة مدعوة ثانية لتنظر في قضية فلسطين ، التي ما فتئت لما يزيد على ٤٣ عاما ، أي منذ اعتمدت الجمعية القرار ١٨١ (د - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي وذلك نظرا لضخامة وجسامة الخطر والذي مازالت القضية تشكله على السلم والامن الدوليين .

ولا يسع وفدي ، وهو يشارك في المناقشة العامة بشأن هذا البند ، إلا أن يعرب عن أسفه العميق وجزعه لانه ، على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها هذه المنظمة على مدى سنين عديدة ، والموارد التي أنفقتها ، مازالت قضية فلسطين تحتل الاولوية بين المواضيع المدرجة على جدول أعمالنا . ونأسف أيضا أسفا عميقا لانه ، مع انتهاء الصراع الايديولوجي - وعلى الرغم من بدء عهد جديد في العلاقات الدولية والتفاهم ، حيث سويت قضايا أخرى أو هي في طريقها إلى التسوية - فإننا نبدو بعيدين كل البعد عن حل القضية الفلسطينية . فالتعنت الاسرائيلي المستمر أحبط كل الجهود الرامية إلى تحقيق السلم . إننا نمر بمرحلة يتعين فيها على الامم المتحدة أن تتناول ، على نحو مباشر ، مسألة تجاهل اسرائيل المتكرر لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن العديدة بشأن هذا الموضوع .

وقد لاحظ الامين العام في تقريره أنه :

"نظرا للمخاطر الشديدة في المنطقة ، فإنني لا أبالغ إذا شددت على القول بضرورة إحياء الجهود الرامية إلى ضمان الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة لنزاع بقي عقودا كمصدر لاستمرار عدم الاستقرار وجلّب معاناة هائلة للعرب والاسرائيليين على حد سواء" . (A/45/709 ، الفقرة ٧)

إن نضال الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، ينبغي النظر اليه في اطار حقوقه الاساسية وفي إطار تخليصه من العدوان والاضطهاد وفي إطار الاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف وفرصة ممارسة هذه الحقوق بهوية مميزة ، بثروته وتراثه التاريخي والثقافي والاجتماعي . وقد اظهرت منظمة التحرير الفلسطينية أن لديها الحكمة والشجاعة السياسية لاتخاذ قرارات صعبة لتعزيز امكانيات حل المشكلة ، لكن اسرائيل لم تتجاوب بعد .

وبينما يبدأ العالم عهدا جديدا في أعقاب الحرب الباردة يتسم بتوجه جديد في العمل من جانب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن من أجل ايجاد حلول لقضيتي ناميبيا وكمبوديا ، وتدعيم حكم القانون في الصراع الحالي في منطقة الخليج ، يجدد وفدي نداءه بأن تقوم الامم المتحدة ، ومجلس الامن بصفة خاصة ، بنفس الروح ، بالوفاء بمسؤولياتهما بحماس وحزم في معالجة القضية الفلسطينية . فلا يمكن السماح لاسرائيل بأن تستمر وكأنها فوق القانون وكأنها تتمتع بحماية لا تقبل المساءلة داخل مجلس الامن .

لقد ذكر السيد جيمس أ. بيكر الثالث ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، في بيانه أمام مجلس الامن ، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ما يأتي :

"أمامنا الآن فرصة لبناء العالم الذي كان المؤسسون ... للامم المتحدة - ينشدونه . أمامنا فرصة لجعل مجلس الامن والامم المتحدة أداتين حقيقيتين للسلم والعدالة في العالم بأسره . ولا ينبغي أن نسمح للامم المتحدة بأن تلقى مصير عصبة الامم . لا بد أن نحقق رؤيانا المشتركة لعالم يسوده العدل والسلام في فترة ما بعد الحرب الباردة ." (S/PV.2963 ، ص ٦)

ويشترك جميع أعضاء الامم المتحدة في اعتناق هذه الرؤية ، ولكن هذا الهدف لن يتحقق إلّا اذا أعمل مجلس الامن حكم القانون وكرس اهتمامه لحل المشاكل الاقليمية المعلقة ، وأبرزها القضية الفلسطينية ، بطريقة متوازنة . إن عجز المجلس عن إعمال مبدأ العلاقات بين الدول بشكل منصف ، شل الامم المتحدة ومنعها من معالجة الكثير من القضايا الدولية .

وفيما يتعلق بقضية فلسطين والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، تتحمل الامم المتحدة مسؤولية خاصة ، ففي عام ١٩٤٧ قسمت الامم المتحدة فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية هي دولة فلسطين ، ولكن فلسطين كدولة لم تقم حتى الآن ، ويقع على عاتق الامم المتحدة التزام أدبي بأن ترتفع الى مستوى مسؤوليتها مرة

أخرى . ولم تتمكن الامم المتحدة من ذلك بسبب مشاكل في مجلس الامن حيث تتمتع اسرائيل بحماية أحد الاعضاء الدائمين .

إن الحالة في المجلس لا تزال صعبة ومن ثم يجب على الجمعية العامة أن تحشد الدعم على جميع الجبهات ، ليس فقط لكي تضمن أن تبقى مسالة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الصدارة دائما ولكن لكي تضمن أيضا استمرار جهود السلم الحقيقية التي تشارك فيها الامم المتحدة . ويمكن أن يتم ذلك باشارة المسائل الخاصة بوشائق تفويض اسرائيل وعدم امتثال اسرائيل لقرارات الامم المتحدة واساءتها لحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة بطريقة تستدعي مساءلتها عن هذه الاعمال . ومن حق الجمعية العامة أيضا أن تستمر في ممارسة الضغط اللازم على مجلس الامن لكي يضطلع بدور مماثل للدور الذي أدى الى التوصل الى اطار للسلم في كمبوديا ، والى العزم على وقف العدوان على الكويت وعودة الحكومة الشرعية لها . والواقع أنه ينبغي للجمعية العامة أن تكثّف هذا الجهد في ضوء المناخ الدولي المتغير والتعاون ووحدة الهدف القائمين داخل مجلس الامن .

إن عددا كبيرا من أعضاء المجلس بما في ذلك أغلبية الاعضاء الدائمين ، يرون فعلا أهمية والحاح ايجاد حل لقضية فلسطين ، باعتبارها برميل بارود في منطقة متفجرة من العالم ، تستوجب الاهتمام العاجل للمجلس . إن الرئيس الفرنسي السيد ميتران في بيانه الاخير أمام الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، ووزير الخارجية السوفياتي السيد شيفاردنادزي في بيانات عديدة ، بما في ذلك البيان الذي أدلى به في جلسة مجلس الامن بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، تكلما عن ضرورة معالجة المشكلة الفلسطينية وقال وزير الخارجية السيد شيفاردنادزي في جلسة مجلس الامن بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إنه ينبغي للمجتمع الدولي والامم المتحدة :

"مواصلة ... السعي لإيجاد سبيل نحو تسوية شاملة للمجموعة الكاملة من مشاكل الشرق الاوسط التي قامت قبل الثاني من آب/اغسطس . هذا ليس مكافأة لاحد : إنه مجرد حسن ادراك وسياسة سليمة .

"إن الاتحاد السوفياتي على استعداد لتطوير اتصالاته على نحو أبعد بكافة الأطراف المعنية الساعية لإيجاد تسوية للنزاع في الشرق الأوسط . وفي هذا المجال فقط كنّا نتعاون بشكل ناشط مع البلدان العربية والفلسطينيين . إننا على استعداد للدخول في حوار ، على أي مستوى ومهما كان شكله ، مع اسرائيل . إننا نعتبر نُهُج البلدان الأوروبية نهجا هامة . وبالطبع فإن المشاورات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بتسوية في الشرق الأوسط لها دور خاص جدا" . (المرجع نفسه ، ص ٩٣)

ولئن كانت هذه علامة مشجعة فهناك قلق في أن يؤثر الانقسام في الصف العربي نتيجة لأزمة الخليج الراهنة ، على القضية الفلسطينية ، وينبغي لمؤيدي الشعب الفلسطيني ألاّ يسمحوا بحدوث ذلك ، بيد أننا ، اذ نتكلم باسم ماليزيا ، نثق في استمرار الدعم الثابت للشعب الفلسطيني من جميع البلدان العربية على الرغم من هذه الأزمة المؤسفة التي نأمل ونتمنى أن تحل في القريب العاجل بطريقة سلمية .

وبينما نستمر في الضغط من أجل الاعتراف المبكر بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، فمن الضروري أن نكرس اهتمامنا للمشكلة الملحة وهي سلامة الفلسطينيين وحمايتهم في الأراضي المحتلة ، ومن المؤسف أن اسرائيل التي ترفض الجهود السلمية المختلفة تصعّد عمليات القمع واساءة معاملة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وهذا يسبب قلقا عميقا* .

في السنوات الثلاث الماضية شهد العالم تفجّر الاحتجاج الشعبي المعروف بالانتفاضة في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . إن هذه الصرخة من أجل العدالة من جانب المدنيين الفلسطينيين العزّل ، تمثل دون ريب رد فعل مباشرا ومشروعا لسنوات طويلة من الاضطهاد والاحتلال الاسرائيلي . وترد السلطات الاسرائيلية على آلام الفلسطينيين بغرض تدابير قمعية قاسية تتضمن استخدام القوة

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

المفرطة التي أدت الى العديد من الاصابات والوفيات ، والى العقوبات الجماعية وهدم المنازل والطرد .

وفي نفس الوقت تتجسد عملية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، في الاستمرار دون هوادة في إقامة المستوطنات واغتصاب الاراضي وموارد المياه ، وتعسف المستوطنين الجدد . إن التدفق الجامح المتزايد للاجئين ، وبصفة خاصة من الاتحاد السوفياتي ، والذي يصل الى ٣٠ ٠٠٠ مهاجر تقريبا كل شهر ، يؤدي الى تفاقم الحالة . لقد اعترض المجتمع الدولي بقوة على السياسة الاسرائيلية الخاصة بإقامة تلك المستوطنات التي تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وقد أعلنت الامم المتحدة أيضا أن هذه الاعمال باطلة ولاغية وتستمر في مطالبة اسرائيل بازالة هذه المستوطنات غير الشرعية وبالانسحاب من الاراضي المحتلة .

وما فتئت ماليزيا تعمل مع عدد من بلدان عدم الانحياز في مجلس الامن في الاشهر الماضية لمعالجة المشكلة الملحة الخاصة بسلامة الفلسطينيين وحمايتهم في الاراضي المحتلة ، ولكن جهودنا أحبطت عن طريق عضو دائم في المجلس .

وكنتيجة للحادث الفاجع الذي وقع في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، سعت ماليزيا من جديد جنبا الى جنب مع عدد من بلدان عدم الانحياز الاخرى الى معالجة مسالة كفالة سلامة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وحمايتهم . فقدمت بالاشتراك مع كوبا ، وكولومبيا ، واليمن قراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ولا نزال نعمل على تعزيز دور الامم المتحدة في الاراضي المحتلة . ذلك أن هذا ، في اعتقادنا ، هو السبيل الوحيد للتصدي على نحو ملائم للمشكلة التي تمثلها الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولجوانب أخرى من حقوق الإنسان . ومن المؤسف أن بعض التصرفات داخل مجلس الامن عرقلت جهودنا . وقد أشار الى هذا وزير خارجية ماليزيا في كلمته أمام المجلس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

بيد أننا عازمون على انتهاج سبيل للعمل نرى أنه أقل ما يمكن بل وينبغي لمجلس الامن أن يقوم به كخطوة صغيرة وإن كانت عملية صوب معالجة مشكلة طال أمدها وهي كفالة سلامة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وحمايتهم . وفي اعتقادنا أنه ينبغي للمجلس أن يعين مفوضا ، أو أمينا للمظالم يساعده موظفو الامم المتحدة في المنطقة ، وذلك لرصد ومراقبة الاوضاع في الاراضي المحتلة ورفع تقرير الى المجلس . وينبغي ايضا ، أن يطلب المجلس من اسرائيل أن تمتثل بدقة لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وفي هذا الصدد ، يجب على اسرائيل أن تسمح لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، بالاضطلاع بانشطتهما دون ازعاج أو إعاقة .

إن كل ما تسعى اليه ماليزيا وثلاثة غيرها من بلدان عدم الانحياز في مجلس الامن هو معالجة المشكلة شديدة الالحاح التي يواجهها الفلسطينيون في الاراضي المحتلة ، ولا يمكن أن يكون ذلك سوى تدبير مؤقت . ففني عن البيان أن الحل طويل المدى هو التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لقضية فلسطين . وإن كانت الامم المتحدة ، وبخاصة مجلس الامن ، جادة في العمل على إقامة نظام عالمي جديد تكون السيادة فيه للقانون ولحقوق الشعوب غير القابلة للتصرف ، فيجب بالتأكيد منح

الأولوية العليا في جدول الأعمال لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، ولا يمكن السماح لاسرائيل بالتمادي في تجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، ولقد حان الوقت كيما تلح الامم المتحدة على ضرورة امتثال اسرائيل . وبعد أن خذلت الامم المتحدة الشعب الفلسطيني لما يربو على ٤٠ عاما ، ينبغي لها ألّا تخذله الآن .

السيد دياكيت (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اجتهدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف طوال السنة المنصرمة ، وفقا للولاية المسندة اليها من الجمعية العامة ، في متابعة القضية الفلسطينية عن كثب ، وتقديم توصيات ، وارهاف وعي المجتمع الدولي بضرورة بذل قصارى الجهد لإنهاء المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والتقرير المطروح علينا في الوثيقة A/45/35 يتناول بالتفصيل العمل الذي اضطلعت به اللجنة .

ما برح تدهور الحالة في الاراضي المحتلة يشغل المجتمع الدولي . وفي تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، أعرب رئيس وفد مالي ، من فوق هذا المنبر ، عن قلقه ازاء تصاعد العنف ، وانعدام التقدم في السعي الى حل تفاوضي لهذه القضية . والواقع أن تعنت اسرائيل يبعدنا يوما بعد يوم عن السلم ومع ذلك ضاعفت منظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات الماضية من اللفتات الرامية الى تهدئة النفوس وأبدت نوايا حسنة .

وعلى الرغم من أن قبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كاساس لتسوية القضية ، والرغبة التي أبداها الفلسطينيون ، في مناسبات عديدة ، في إقامة حوار مباشر مع اسرائيل قوبلا بالترحيب من الجميع ، فإنهما لم يلقيا حتى الآن أي استجابة مؤاتية لدى القادة الاسرائيليين .

ويتبدى أيضا ذلك التعنت في رفض اسرائيل المستمر ، منذ عام ١٩٤٧ ، الامتثال للقرارات ذات الصلة بالقضية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن . فياله من احباط !

ومن ثم ، لم يجد الشعب الفلسطيني ، ازاء عجز المجتمع الدولي عن إنفاذ قراراته ، مناصا من تنظيم المقاومة في أشكال عدة بغية تغليب حقوقه . وكان آخر أشكال تلك المقاومة هو الانتفاضة ، أي الثورة الشعبية التي يشنها الفلسطينيون على الاحتلال الاجنبي ، والمستمرة منذ ما يربو على ثلاثة أعوام . فالانتفاضة تسد الفراغ الناشئ عن عجز ، أو على الاقل ، سلبية المجتمع الدولي حيال العسف ، وإنها تستصرخ ضميرنا للانتصار لما يمليه الحق .

منذ بدء الانتفاضة لقي ما يربو على ٧٠٠ فلسطيني مصرعهم على يد جيش الاحتلال . ويشكل القتلى والجرحى الذين سقطوا في الحرم الشريف في ٨ تشرين الاول/اكتوبر الماضي آخر فصول مسلسل العنف هذا الذي غدا نمط الحياة في الاراضي المحتلة .

إن الشعب الفلسطيني يطالب بحقه في تقرير المصير ، والاستقلال ، وإقامة وطن قومي في فلسطين المحتلة . وهذا الحق يؤكده قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، وقد حددت منظمة الامم المتحدة ، بالتدريج ، معالم عملية تحقيق هذا الهدف النهائي . من ذلك أن الجمعية العامة أكدت في إعلان جنيف بشأن فلسطين ، الذي اعتمدته عام ١٩٨٢ إثر المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والذي عقد في السنة ذاتها ، ضرورة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ؛ وضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وحق جميع دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ودولية معترف بها ؛ وضرورة تسوية مشاكل اللاجئين الفلسطينيين ؛ ومبدأ عقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة ، تشارك فيه على قدم المساواة جميع الاطراف المعنية مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

ويذكر في هذا الصدد ، أن الجمعية العامة كانت قد أكدت عام ١٩٧٤ أن قضية فلسطين تشكل لب صراع الشرق الاوسط .

وبموجب القرار ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أكدت الجمعية العامة مجددا تمسكها بالمبادئ المذكورة أعلاه .

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي تضم بلدي بين أعضائها ، تعمل بلا كلل على تحقيق الأهداف الواردة في القرار ٤٢/٤٤ . وقد استفادت في ذلك من الدعم التقني المقدم من شعبة الحقوق الفلسطينية ومن مساعدة المنظمات غير الحكومية المتضامنة مع قضية الشعب الفلسطيني . وإننا لمغتبطون لهذا التعاون .

وفي اعتقاد وفدي أن الآليات المنصوص عليها في قرارات الامم المتحدة من شأنها ، لو نفذت تلك القرارات ، أن تسهم في ايجاد حل تفاوضي عادل ودائم للقضية الفلسطينية . غير أن موقف السلطات الاسرائيلية السلبي يعرقل تلك العملية ، ذلك أنها تتصرف على النقيض تماما مما تقتضيه منها القرارات . ففي حين تدعو القرارات الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، نجد أنها تنتهج سياسة استيطانية في تلك الاراضي ، وتشجع بذلك الآلاف من اليهود السوفيات على الهجرة اليها .

ولقد أعلنت من جانب واحد القدس عاصمة لها في انتهاك للقرار ١٨١ (د - ٢) الذي يعطي المدينة المقدسة وضعا دوليا .

وتستخدم اسرائيل العنف كل يوم ضد السكان الذين يقع عليها التزام دولي بحمايتهم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال . وفي الاراضي المحتلة ، يجري اعتقال الفلسطينيين وطردهم على نحو تعسفي ، ومحاصرة المدن ، وهدم المنازل . وهذه التجاوزات تحدث كل يوم . ولذا ، يتعين في رأي وفدي ، أن تتخذ التدابير العاجلة لضمان أمن الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

فبالاضافة الى ايفاد بعثات محددة الى المنطقة مثل التي نص عليها قرارا مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، فإن من المفيد إقامة جهاز مراقبة للامم المتحدة لضمان سلامة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

لقد قيل ونحن نكرر ، إن العالم آخذ في التغير . وإن انقسام العالم الى معسكر غربي وآخر شرقي والحرب الباردة قد انتهيا . وبدأت شعوب عديدة تستفيد من آثار هذا المناخ الجديد في العلاقات الدولية . ونحن نشهد الآن نوعا من التلاقي ما بين الانظمة . لِمَ يُستثنى اذن الشعب الفلسطيني من فوائد هذا الوفاق ؟ إن مجلس الامن الذي شلّته حقوق النقض في الماضي ، أصبح الآن يضطلع بمسؤولياته في مجال صون السلم كما يتجلى في المبادرات التي اتخذ زمامها على مدى الاشهر الاربعة الماضية حول أزمة الخليج .

حتى وإن كان القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يخص العراق ، فإنه يشكل مع ذلك انذارا خطيرا لكل الذين كانوا يعتقدون حتى الدقيقة الاخيرة أن العدوان والاحتلال يمكن أن يمرا دون عقاب . على اسرائيل اذن أن تستخلص العبر من ذلك ، وأن تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاستقلال ، وحقه في إنشاء وطنه في فلسطين . وهذا الهدف يمكن تحقيقه دون عنف في اطار حوار بنّاء بين القادة الاسرائيليين والمسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية .

يبين التاريخ بوضوح أنه ليس في استطاعة أي شعب أن يبقى في حالة حرب دائمة دون أن يعرّض وجوده ذاته للخطر ، وعليه ، نعتقد أن المفاوضات بشأن الشرق الاوسط التي تأخذ في الحسبان مصالح جميع الاطراف ، هي وحدها التي تستطيع أن تهيئ جون من

الثقة المتبادلة بين شعوب المنطقة ، وأن تؤدي بالتالي الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية .

إن وفدي يوجه دعوة لاسرائيل لتسلك هذا الطريق .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بادئ ذي بدء أود أن أرحّب بالرفيق فاروق القدومي ووفد فلسطين الذين تجاوزوا أخيرا العقبات التي حاول الآخرون ذوو النزعات التعسفية والتمييزية وضعها في طريق هذا الوفد من جديد لمنعه من حضور هذه المناقشة . وعلاوة على ذلك ، فإننا نحيي ، من خلال الرفيق قدومي ، شعب فلسطين الباسل الجدير بالاحترام الذي يخوض منذ ثلاث سنوات نضالا بطوليا ليستعيد على نحو كامل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

مرة أخرى تستعرض الجمعية العامة عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وخلال السنوات التي مارست فيها اللجنة أعمالها ، كانت تسعى الى التحرك الى الامام صوب تسوية عادلة لمشكلة فلسطين . وقد مرت الآن عقود تدارست خلالها الجمعية العامة ، عاما بعد عام ، نفس المشكلة . وفضلا عن ذلك ، فهي تفعل ذلك الآن في اطار ما يصفه البعض ببداية نظام دولي جديد ، وهو ما يمثل حالة جديدة في العالم يسعون الى تصويرها على أنها مؤاتية لقضية مبادئ القانون والسلم والتعاون بين الدول .

بيد أننا ننظر في هذا الموضوع الآن في وقت نجد فيه أن المشكلة تزداد تعقيدا بوضوح بدلا من أن تتحرك صوب الحل ، وفي وقت نركز فيه اهتمامنا على مدى العام على عدة ظواهر معاكسة مثل هجرة مجموعات المستوطنين الجدد وتوطينهم غير القانوني في الاراضي المحتلة ، وزيادة التدابير التي تتخذ ضد الشعب الفلسطيني ، تدابير قمعية الى حد قتل العشرات من المناضلين ، مما اضطر المجتمع الدولي الى دراستها أكثر من مرة .

ومرة أخرى توجد أمام الجمعية العامة عدة مشاريع قرارات شارك وفدي في تقديمها ، ويمكننا أن ندرك من أي فقرة من مشاريع القرارات هذه أن من الصعب عندما

يتعلق الامر بقضية فلسطين ، أن نتخيل أن ما نحن بصدده يمكن بأي حال أن يوصف بأنه جديد ، أو أن هذه الحالة قد استفادت من التحسينات المزعومة في العلاقات الدولية .

فعلى سبيل المثال يشير مشروع القرار A/45/L.24 في الفقرة ٣ من منطوقه الى ما يلي :

"تؤيد توصيات اللجنة الواردة في الفقرات ٩٣ الى ١٠٣ من تقريرها ، وتوجه انتباه مجلس الامن الى أنه ما زال ينتظر اتخاذ اجراء بشأن توصيات اللجنة بصيغتها التي أيدتها الجمعية العامة مرارا في دورتها الحادية والثلاثين وما بعدها" (A/45/L.24 ، الفقرة ٣)

ومنذ ١٤ عاما واللجنة والجمعية العامة تنتظران اعتماد مجلس الامن التدابير التي تستوفي المعايير التي تكررها عاما بعد عام الاغلبية العظمى من المجتمع الدولي الممثلة في هذه القاعة .

وإنني أتساءل في الواقع ما اذا كان افتقار مجلس الامن الى المثابرة ، وعدم حساسية هذا الجهاز الاساسي للامم المتحدة ، يمثلان دليلا على وجود نظام عالمي جديد ينهض بمبادئ القانون والعدالة ، وإنني أتساءل أيضا عما اذا كان حقيقة في امكاننا أن نأمل بأي قدر من التفاؤل ، أن يمضي مجلس الامن أخيرا الى ما سوف تكرره له يقينا الجمعية العامة بأغلبية كبيرة في غضون أيام قليلة .

إن تجربة هذا العام التي أوشكت على الانتهاء توحي بعكس ذلك . فالتقرير الذي أعده المجلس عن أعماله سيعرض على الجمعية العامة في غضون أيام قليلة ، وسيتبين للممثلين مرة أخرى ، من القسم المكرس لقضية فلسطين ، وهو قسم كبير نسبيا ، وجود ممارسة لحق النقض ليست بالتأكيد من ممارسات الماضي ، ذلك أن حق النقض هذا يمارس بشكل متكرر الى حد بعيد في الوقت الحاضر ، حينما يتعلق الامر بقرارات قد تؤثر على احتلال اسرائيل لفلسطين وأعمالها غير المشروعة فيها . وفي تقرير المجلس سيتبين لنا من جديد كيف حالت ممارسة وفد الولايات المتحدة لحق النقض دون اتخاذ قرار متسق في منتصف هذا العام .

بيد أن هناك أمرا لم يتضمنه هذا التقرير ولن تخطر به الجمعية العامة قبل العام المقبل ، وهو أمر يحدث الآن ، وكان يحدث حتى أيام قليلة مضت ، في مجلس الامن .

لقد أشار ممثل ماليزيا الى مشروع القرار الذي قام وفدانا ، مع وفدي كولومبيا واليمن ، بتقديمه الى المجلس للنظر فيه ، منذ أكثر من شهر . وقرارنا ، كما أوضح تماما ، لا يعالج الحل الشامل للمشكلة ، وليس هدفه حل القضية الفلسطينية برمتها ، لكنه ، بالاحرى ، يتعلق تحديدا بمشكلة بعينها ، ويتقدم باقتراح متوازن للغاية يستهدف محاولة توفير مزيد من الحماية للسكان المدنيين في فلسطين . ويستند القرار في ذلك أيضا الى التقرير الذي قدمه الامين العام عقب أحداث تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، حينما قتل عدد من الفلسطينيين على أيدي قوات الامن الاسرائيلية في القدس . وكان علينا أن نكرس شهر تشرين الثاني/نوفمبر بأكمله لهذه المسألة - وتلك حقيقة نحبذ تسجيلها في الجمعية العامة . وكان علينا أن نكرس كل وقتنا سعيا الى تحقيق الحد الادنى . ولم يتسن حتى جعل مجلس الامن يعيّن لجنة للذهاب الى فلسطين ، ناهيك عن اتخاذ التدابير الفعالة أو الملائمة التي ظللنا ندعو اليها سنوات عديدة . ومع ذلك كنّا نأمل على الاقل أن تتمكن هذه الهيئة المهيبة - كما يطلق على مجلس الامن في أحيان كثيرة - من النظر في مشروع القرار .

وحينما يتعلق الامر بفلسطين ، فإننا لا نواجه فقط لا مبالاة صارخة من جانب الاقلية التي تسعى جاهدة الى انكار حق ذلك الشعب ، بل نواجه أيضا ، اذا توخينا الصراحة ، انتهاكا للشرعية وخرقا تاما للقواعد التي يفترض أنها تحكم أنشطة هذه الهيئة المهيبة .

والآن وقد مضى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، وأصبحنا في شهر كانون الاول/ديسمبر ، فإن وفد بلادي على ثقة من أننا سنتمكن من ممارسة حقنا في أن يُنظر في مشروع القرار ومن أن النظام الداخلي لمجلس الامن ، الذي يسمح بتحقيق ذلك ، سوف يحترم من جانب رئيس المجلس في المقام الاول .

وبينما ننظر من جديد في هذه المسألة ، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده الكامل للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ويؤكد من جديد تأييده للتوصيات الواردة في مشاريع القرارات المعروضة علينا للنظر فيها ، ويعرب مرة أخرى عن اعتقاده بأنه يتعين على الجمعية العامة ، التي تمثل الغالبية العريضة من المجتمع الدولي ، أن تجري دراسة متعمقة للوضع السائد في منظمتنا فيما يتعلق بهذه المشكلة وأن تتخذ قرارات تتيح لما يسمى بالنظام الجديد ألاّ يصبح نظاما يقوم على أساس المعايير السابقة المتمثلة في الهيمنة وفرض ارادة عدد قليل من الدول ، بل نظاما ديمقراطيا جديدا يخدم المصالح والآمال المشروعة لشعوبنا التي لا يمكننا بطبيعة الحال أن نستبعد منها شعب فلسطين الباسل .

إن المعروض علينا الآن مسألة حقوق ذلك الشعب الوطنية غير القابلة للتصرف ، وحقه في الاستقلال وتقرير مصيره ، وليس ذلك فحسب بل هناك أيضا مسألة أساسية هي مسألة المبادئ المتعلقة بسلطة الامم المتحدة ذاتها ومكانتها . فالمطروح أيضا هو التحقق مما اذا كنّا سنستطيع أن نضمن للامم المتحدة وأجهزتها الرئيسية أن تعمل طبقا لميثاقها ووفقا لمعايير الاغلبية ، أو ما اذا كنّا سنظل خاضعين لتعسف مجموعة صغيرة وفرض ارادتها علينا .

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أحيي ذكرى الآلاف العديدة من الفلسطينيين الذين استشهدوا أثناء الكفاح ضد الصهاينة ، منذ بدء احتلال وطنهم . إن اندلاع الانتفاضة ، التي يستحق شهداؤها تحية خاصة ، قد أضفى مزيدا من الأهمية على تاريخ الكفاح المقدس الذي يخوضه الفلسطينيون .

إن قضية فلسطين التي لا تزال بدون حل ، هي أطول القضايا أمدا في الشرق الأوسط . ولئن كان المناخ الدولي الجديد قد أتاح فرصة جيدة لتسوية عدد كبير من النزاعات الدولية والاقليمية ، فإنه لم يحدث تأثيرا ايجابيا على قضية فلسطين .

والواقع أن هذا يوضح الاختلافات المتأصلة بين طبيعة هذه المشكلة وطبيعـــة المشكلات العالمية والإقليمية . فالارض المقدسة ، التي هي موضع احترام خاص بين أتباع الديانات الكبرى في العالم ، ولاسيما المسلمين ، قد سقطت في براثن احتلال يتـــذرع باليهودية . ولكي يحقق المحتلون أطماعهم المجنونة أنزلوا بالسكان الاصليـــين آلام النفي والتشريد والقمع والتعذيب . ويعاني الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطيـــن المحتلة من أسوأ الظروف المعيشية . وكما يقول تقرير المفوض العام لوكالة الامـــم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى :

"استمرت السلطات الاسرائيلية في تنفيذ اجراءات قمع قاسية ، واتســـع نطاق انتهاك حقوق الانسان . وخلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ الـــى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ قتل ٨٥ فلسطينيا في قطاع غزة و ١٦٤ فلسطينيا فـــي الضفة الغربية . وقد قدمت عيادات الأونروا والمستشفيات المحلية عناية طبيـــة لاكثر من ٠٠٠ ٢٠ لاجئ كان معظمهم قد تعرض للضرب والغاز المسيل للدمـــوع والطلقات المطاطية أو من جراء جراح نتيجة الذخيرة الحية ؛ وقتل حوالـــي ٢٤ طفلا دون الخامسة عشرة من عمرهم وعولج حوالي ٦٤٠ ١ غيرهم من الضـــرب المبرح" . (A/45/13 ، الفقرة ٨)

وفضلا عن ذلك ، أكد الامين العام للامم في تقريره لمجلس الامن ما يلي :

"أبدى الفلسطينيون شعورا عميقا بانهم مستهدفون في جميع الاوقـــات ، سواء في أماكن العمل ، أو في المدارس ، أو في أماكن العبادة أو مجرد السير في الشوارع . ويضاعف من هذا الخوف وجهة نظرهم القائلة بانه لا يمكن التمـــاس العون من أية سلطة ، غير قوات الامن المسؤولة في كثير من الاحيان عـــن التدابير التي تحيق بهم . وذكروا أنهم لا يشعرون بالامان حتى داخل بيوتهـــم ، التي تعرضت مرارا لعمليات تفتيش في منتصف الليل ، ضربت أثناءها أســـر بأكملها ، بما في ذلك الاطفال . وقيل إن الاعتقالات أثناء تلك العمليات أمـــر عادي . وقالـــوا إن طائفـــة واسعة من العقوبـــات الجماعية قد أصبحت روتينية

أثناء السنوات الثلاث الماضية ، مثل حالات حظر التجول ، وهدم البيـــوت ، والاحتجاز الإداري واجتثاث الأشجار" . (S/21919 و Corr.1 ، الفقرة ١٩)

وليس من المدهش لأي انسان أن يسمع عن الممارسات الوحشية للنظام الذي يحتـــل القدس . وليس في وسع نظام جُبل على العدوان والاحتلال إلا أن يديم وجوده غير المشـــروع بمزيد من العدوان والاجراءات القمعية ، مثل التعذيب ، والقتل ، والنهب ، وهـــدم المنازل ، وتغيير الهيكل الديمغرافي والاقتصادي في الأراضي المحتلة . وقد خلقـــت الهجرة اليهودية الواسعة النطاق إلى فلسطين أشد التهديدات التي تنذر بخطر شديـــد بالنسبة لمصير الشعب المقهور في فلسطين . ومازال النظام الصهيوني ماضيا في نقـــل جماعات ضخمة من اليهود إلى الأراضي المحتلة وتوطينهم فيها ، بهدف تنفيذ سياستـــه التوسعية . ويجري تنفيذ هذه السياسة بالرغم من إدانات الأمم المتحدة المتكررة لهذه الممارسات غير المشروعة التي تستهدف إقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة .

والواقع أن المرء لا يتوقع مزيدا من الاحترام للقانون الدولي ومبادئه مـــن جانب معتد ومحتل ، لأن الاحتلال في حد ذاته يتناقض مع أسس القانون الدولي ومبادئـــه . وفي الشهر الماضي وفي أعقاب القمع الوحشي الذي أنزلـــه النظام الصهيونـــي بالفلسطينيين العزل ، أدان مجلس الأمن هذه النظام بالاجماع ودعا الى ارسال بعثـــة للأراضي المحتلة للتحقيق في الأوضاع هناك . ولكي يخفي النظام الصهيوني خطورة جرائمه رفض استقبال البعثة . ولم يختلف هذا الموقف كثيرا عما كان متوقعا . ومن الضـــروري أن نشير في هذا السياق الى أن الدعم الواسع النطاق الذي وفرته بلدان معينة منـــذ لحظة بدايـــة قيـــام النظـــام الصهيونـــي قـــد شجعـــه إلـــى أبعـــد حد على اتخاذ تدابيـــر لا إنسانية ، منتهكا القانون الدولي . ويشكل التأخير الذي لا مبرر له في نظر مجلـــس الأمن في تقرير الأمين العام ، بضغط من الولايات المتحدة ، مجرد أحد الأمثلة على هـــذا التأييد . وعلى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية بموجب الفصل السابع مـــن الميثاق في مواجهة النظام الصهيوني .

غير أن طبيعة الكيان الصهيوني معروفة جيدا للفلسطينيين . وقد وجد الشعب المسلم في فلسطين أنه من غير المجدي على الإطلاق أن يمد يده بأغصان الزيتون لأولئك الذين يحتلون بلاده وذلك بناء على خبرته المريرة للغاية معهم . وقد أدرك الفلسطينيون أيضا أنهم لا يتوقعون أن يهتم أي إنسان بحالتهم أكثر من أنفسهم .

وفي ظل هذه الخلفية يجتاز الفلسطينيون العام الثالث لانتفاضتهم التي جاءت نتيجة ٤٠ عاما من مختلف أشكال المقاومة والنضال التي ترمي كلها الى تحرير فلسطين . ويبين استمرار الانتفاضة أن الشعب الفلسطيني عقد العزم أكثر من أي وقت مضى على استعادة حقوقه المشروعة وعلى رأسها حقه في تقرير المصير .

وهناك موضوع مشترك لوحظ في عديد من البيانات التي أُدلي بها خلال المناقشة الحالية ويتمثل في أهمية عدم اهمال كثير من المسائل الدولية الخطيرة التي يمكن أن تغطي عليها الاحداث الجديدة . فكل مشكلة لها أهميتها الخاصة في سياق العلاقات الدولية . ومن ثم ليس هناك ما يمكن أن يحل المجتمع الدولي من واجبه إزاء المعاناة والمظالم الواقعة على الفلسطينيين في فلسطين المحتلة . ويقتضي تأييد المطالب المشروعة لشعب فلسطين اتخاذ اجراءات حاسمة ضد النظام الصهيوني . فلا شك أنه يجب التصدي للصهيونية والعنصرية بنفس القدر ، لانهما جريمتان من نفس النوع ضد الانسانية .

ونظرا لأن جمهورية ايران الاسلامية تدرك تطلعات الشعب الفلسطيني المسلم ، فقد أيدت منذ انشائها كفاح الفلسطينيين المشروع لاستعادة حقوقهم الاساسية . إن قضية فلسطين ومصير الفلسطينيين بالغا الاهمية من وجهة النظر الاسلامية . ولذلك فإننا نرى من الضروري تأييد تطلعات الفلسطينيين كواجب ديني . وفي هذا الصدد ، أقر مجلس الشورى الإسلامي مؤخرا قانونا يخول المؤسسات ذات الصلة لجمهورية ايران الاسلامية أن تدعم ماديا ومعنويا ، في حدود اختصاصاتها ، أسر الشهداء والمعوقين والسجناء والمفقودين في الأراضي المحتلة ، الذين كرسوا حياتهم من أجل تحرير فلسطين . هذا إلى جانب تخصيص حصة سنوية في جامعات جمهورية ايران الإسلامية للمتقدمين اليها من الفلسطينيين .

اننا نؤمن ايمانا راسخا بأن مشكلة فلسطين ، وهي السبب الجذري لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، لا يمكن أن تحل دون استعادة حقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرض فلسطين بكاملها .

والآن ، ينبغي للمسلمين في أنحاء العالم كافة أن يكثفوا دعمهم للفلسطينيين الذين أثبتوا بالفعل أنهم لن يتخلوا عن نضالهم ولن يتنازلوا عن مبادئهم وحقوقهم الاساسية. أننا ندين السياسات والممارسات التي ينتهجها النظام الصهيوني ونؤكد أن أية خطة تؤدي ، في إطار عملية ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، الى الاعتراف بالنظام غير المشروع الذي يحتل فلسطين لن تكون قادرة على ضمان حقوق الشعب الفلسطيني ولن تكون مقبولة لدى المسلمين .

في الختام أود أن اؤكد من جديد مواصلة حكومة جمهورية إيران الإسلامية وشعبها تأييد الشعب الفلسطيني المسلم المناضل ولن ندخر جهدا من أجل إعلاء أهدافه النبيلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) بتاريخ ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الاسلامي .

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشكركم ، سيدي الرئيس ، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة بشأن مسالة ذات أهمية قصوى بالنسبة لمنظمة المؤتمر الاسلامي . ويسعدني ، بادئ ذي بدء ، أن أنوه بالجهود الحثيثة التي بذلتها الامم المتحدة منذ نشأتها لحل المشاكل الإقليمية والدولية بهدف إحلال السلم والامن الدوليين وإحراز التقدم والازدهار لمختلف الدول والشعوب في العالم .

إن قضية فلسطين كانت ولا تزال إحدى المسائل التي لقيت اهتماما مركزا من جانب الامم المتحدة منذ ما يقرب من خمسين عاما .

ومعروض على الجمعية العامة اليوم آخر تقرير صدر عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الذي يذكّر ويبلّغ هذه الهيئة الموقرة ، بعبارات لا لبس فيها محنة الشعب الفلسطيني المستمرة .

واسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديرنا للجنة على ما قدمته من خدمة متفانية تحت القيادة القديرة والنشطة للسفيرة ديالو ممثلة السنغال . ونود ،

بالمثل ، أن نشيد بالامين العام على جهوده الحثيثة الرامية الى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية تحت إشراف الامم المتحدة . وهو يستحق فعلا كل الدعم اللازم للقيام بمهمته الجسيمة .

لقد تعرض الشعب الفلسطيني منذ إنشاء دولة اسرائيل لعنف وإرهاب غاشمين ترتكبهما قوات الاحتلال الاسرائيلي كما يتضح من أعمال التعذيب والاحتجاز والقمع الوحشي للابرياء من الرجال والنساء والاطفال ونفي الاشخاص من وطنهم وهدم منازل الفلسطينيين وتدمير مؤسساتهم الثقافية وتدنيس أماكن العبادة المقدسة وإنشاء مستوطنات غير قانونية في الاراضي المحتلة ، وهي أعمال تشكل جميعها ممارسات يومية ترتكبها اسرائيل ويقاومها الشعب الفلسطيني ببسالة وثقة .

وما المذبحة الاخيرة التي وقعت في تشرين الاول/اكتوبر الماضي والتي تعرض لها الفلسطينيون العزل والابرياء الذين كانوا مجتمعين في الحرم الشريف في القدس الشريف ، الذي يعد من أقدس المساجد الاسلامية ، الا آخر مثال على السلوك الذي تمارسه السلطة المحتلة ومحنة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الاسرائيلي .

وخلال كل هذه السنوات ، ناضل الشعب الفلسطيني باستمرار ضد الاحتلال والإجحاف والقمع والاسترقاق لتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وانشاء دولة فلسطينية مستقلة على ترابه الوطني . وإذ تقرب الانتفاضة الشعبية الفلسطينية من عامها الرابع ، فقد تجاوز عدد الشهداء والارواح التي ازهقت الـ ١ ٠٠٠ . ولا يزال الشهداء يسقطون كل يوم . وجرح أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص . إن ما يجري في فلسطين المحتلة يعكس عنصرا جديدا وهاما في نضال الشعب الفلسطيني ضد القهر . ولا بد من أخذ هذه الحقيقة في الحسبان .

إن تحرير القدس الشريف وأرض فلسطين بالنسبة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ولاكثر من بليون مسلم في جميع أنحاء العالم قضية أساسية لعدالتها ولان القدس الشريف اولى القبلتين وثالث الحرمين بالنسبة لجميع المسلمين .

وكما ذكرت في مناسبات عديدة من على هذا المنبر ، نعتقد أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط وفي لب القضية الفلسطينية تكمن مشكلة القدس الشريف - التي يشكل تفاقمها المستمر تهديدا خطيرا ليس بالنسبة لاستقرار المنطقة فحسب بل وللسلم والأمن الدوليين في العالم أجمع .

إن اسرائيل ، التي انشئت بقرار من الامم المتحدة ، تتجاهل وتتحدى قرارات الامم المتحدة وترفض الامتثال لها بل وترفض التعامل مع الامم المتحدة . وليس تعنت اسرائيل ورفضها استقبال ممثلي الامين العام للامم المتحدة الذين كلفوا بموجب قراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و٦٧٣ (١٩٩٠) بمهمة التحقيق في المجازر البشعة التي ارتكبتها اسرائيل في ساحة الحرم الشريف إلا دليلا إضافيا على إصرار اسرائيل على سياساتها العدوانية .

وقد قامت السلطات الاسرائيلية ، بهدف تحدي عملية السلم وسحق الانتفاضة وتغيير الطابع الديموغرافي للمنطقة ، بتوطين المهاجرين الجدد والتخطيط لتوطينهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، انتهاكا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على السلطة المحتلة ترحيل سكانها المدنيين أو نقلهم الى الاراضي المحتلة . وتشكل هذه الخطة والهجرة الجماعية لليهود السوفيات لاحتلال فلسطين خطرا كبيرا آخر لامن واستقرار المنطقة وترميان الى احداث المزيد من التغيير للطابع الديموغرافي في فلسطين .

كيف يمكننا نحن البشر ألا نجزع ازاء الانباء التي تنشرها وكالات الصحافة الدولية التي أفادت بأن شامير ادعى في بيان حديث :

"بأن قادة ليكود الاوائل أوضحوا بجلاء عزمهم على الاستيلاء على أرض اسرائيل من البحر وحتى نهر الاردن لتوفير الملجأ للشعب اليهودي والمهاجرين اليهود الجدد" .

بالإضافة الى ذلك ، دعا السيد شامير جميع المهاجرين اليهود الى التوجه الى اسرائيل للعيش فيها الى الابد ووعدهم بأن يخصص الضفة الغربية لهم في المستقبل .

إن منظمة المؤتمر الاسلامي ، التي تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها الاساسية ، تود أن تؤكد مرة أخرى أن إحلال السلم والأمن في الشرق الأوسط يقتضي أولا توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة ، وانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وكذلك تخلي اسرائيل عن حلمها بإنشاء اسرائيل كبرى ووضع هذه الاراضي تحت الاشراف المؤقت للأمم المتحدة تمهيدا لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

وتؤمن منظمة المؤتمر الاسلامي ايمانا راسخا بالضرورة الملحة لاستئناف الحوار المباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم ، عقد مؤتمر دولي للسلم حول الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، بغية تحقيق الانسحاب الكامل لاسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

إن منظمة المؤتمر الإسلامي ، باسم الدول الأعضاء الـ ٤٦ فيها ، تصبو الى اليوم الذي يرفرف فيه علم فلسطين بكل فخر على أرض فلسطين وهنا فيما بين رايات الدول الاعضاء الاخرى في الامم المتحدة . وحتى ذلك الحين ، قد تستطيع اسرائيل أيضا أن تذوق طعم الاعتراف اللذيذ وأن تتمتع بنعم السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة الآن لممثل جامعة الدول العربية .

السيد اسماعيل محمد (جامعة الدول العربية) : إن وجود الأخ فاروق قدومي ، وزير خارجية دولة فلسطين ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، بيننا هنا لهو تأكيد جديد بأن للرأي العام قوته في إقرار الحق ، وأن قضية فلسطين لها من يمثلها ولها قادتها المعترف بهم .

مرة أخرى ، بعد مرات ومرات ، ويبدو أنه ستكون هناك مرات أخرى عديدة تتبع التعرض والمناقشة من قبل هذه الهيئة الهامة للغاية - الجمعية العامة للأمم المتحدة - لموضوع قضية فلسطين . وكالعادة ، وهذا كل ما تملكه الجمعية كما يبدو ، سيصدر قرار ، البعض سيقول عنه أنه أقوى من قرار السنة الماضية ، والبعض سيصفه بأنه لم يرق الى المستوى المطلوب ، والبعض قد يقول أنه قرار أضعف بالمقارنة مع قرارات سبقته بشأن نفس الموضوع . كل ذلك سنتناوله وستتناوله مؤسسات وهيئات وأفراد آخرين ، بالتحليل والتمحيص . تلك هي الصورة التقليدية التي أصبحت روتينية سنويا ، ولكن هذه الصورة لم ولن تغير المضمون القائم على الظلم ، لم تغير الحقيقة الظاهرة بخطورة بقاء قضية فلسطين بدون حل حتى الآن . فثمة واقعة مؤكدة لم تتغير حتى الآن هي أن طرد شعب بكامله من أرضه وإحلال آخرين محله بالقوة ، جريمة ضد الشريعة الإنسانية ، وضد الشرعية الدولية . واستمرار هذه الحالة كما هي ، أو أسوأ مما هي ، أو أحسن بالقشور قليلا عن ما هي ، لن يفرض أمرا واقعا يقبل به المظلوم كما تعتقد اسرائيل . فقد أثبتت الوقائع بأنه لا توجد أمة قابلة للإندحار ثم الى الإنهيار والى الابد ذلك عكس منطق التاريخ . كما أنه لا توجد قوى تتعاظم وتتعاظم الى ما لا نهاية ، وإلاّ لانفجرت من داخلها ، وربما من خارجها عندما تنتفخ بالعظمة ، فلا تستطيع أن ترى ما حولها . العالم تعايش وأخذ وعطاء بين الشعوب والامم والكيانات ، أخذ وعطاء يحقق التوازن بين المنافع والمصالح انطلاقا

من الوجود الكريم والآمن ، وجود يستقيم على العدل . فإذا قلنا الى متى تتجاهل اسرائيل حقائق العصر ، فإن الإجابة حتما ستكون الى حين ، ولكنها لن تكون قطعا الى ما لا نهاية . وعلينا نحن أن نضع هذا الحين ونقربه ولا نجعله يفرض نفسه علينا بالمداهمة ، فلا نملك آنذاك أن نتعامل معه بالأسلوب العاقل المتزن ، فيختلط العقل مع العاطفة ، ويختلط الفكر مع الانفعال ، ويحصل الانفجار الذي قد يخمد قليلا ثم يصبح مرة أخرى قابلا للحدوث .

أمامنا تقريران مرجعيان ، أحدهما تقرير السيد الأمين العام لمنظمتنا (A/45/709) بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، والتقرير الآخر هو تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35) بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أهم ما ورد في التقرير الموجز للأمين العام ، التركيز بشأن مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وبناء عليه وجه السيد الأمين العام في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٦ من القرار المذكور ، رسالة الى رئيس مجلس الأمن ، طالبا موافاته بآراء مجلس الأمن بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وقد رد رئيس مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ بما معناه أنه ينبغي عقد هذا المؤتمر على أساس قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ ، وأكد أن أعضاء المجلس ما عدا واحدا أعربوا عن تأييدهم له . ثم وجه السيد الأمين العام رسائل الى الدول المعنية مباشرة بالصراع بشأن آرائهم في عقد المؤتمر . وقد أجابت كل الأطراف بالإيجاب ما عدا اسرائيل ، وأهم ما قاله الرد الإسرائيلي هو أن :

"منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية مكرسة لتدمير اسرائيل" (A/45/709 ، ص ٦) .

يا للغرابة . يا للغرابة . معظم دول العالم ومنظماته تعترف اعترافا كاملا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، واسرائيل تقول لنا جميعا ، بأننا غير مدركين

وغير واعين بأننا نتعامل ، من وجهة نظرها ، مع منظمة إرهابية . والاسرائيليون لا ينسون ، بل يتناسون ، بأن لديهم في تاريخهم السياسي الماضي والحاضر ، مساحة واسعة معمل الإرهاب . ويكفي أن نذكر شامير رئيس وزرائهم الحالي .

ثم نلاحظ في الرد الإسرائيلي القول بأن قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ يؤكد مجموعة من المبادئ التي تحكم سلفا على النتائج المحتملة لمفاوضات السلام . "حسنا" . وماذا عن ما ذكرته اسرائيل في نفس الرد ؟ إنها تريد إنهاء حالة الحرب مع الدول العربية ، هكذا تقول : "إيجاد حل لعرب يهودا والسامرة ومنطقة غزة والصلح مع الاردن ، وحل مشكلة المقيمين في مخيمات اللاجئين في يهودا والسامرة" (A/45/709 ، ص ٧) . أليس ذلك بأمر مدهش وغريب ؟ اسرائيل لا تريد شروطا مسبقة . ولكن تريد إقرار وقائع ثابتة بتغيير أسماء مناطق محتلة لها اسم غير اسم يهودا والسامرة ، والتقدم بحلول سلام ، كما تقول ، لعرب يهودا والسامرة ، أي العرب في اسرائيل ، وتحت السيطرة الاسرائيلية ، فما هي إذن حلول السلام التي تعنيها اسرائيل ، هل تريد سلاما لشعب له أرض أو تعطي سلاما لشعب بدون أرض !! ثم مطلوب منا أن نصدق اسرائيل بأنها حقيقة تريد المساهمة في حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية .

أما في التقرير المقدم من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35 و Corr.1) الذي يوضح بالارقام والوقائع انتهاكات اسرائيل للقانون الدولي وممارساتها اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني ، فإنه بجانب ذلك يعرض علينا توصيات وإعلانات وندوات واجتماعات منظمات دولية غير حكومية عديدة لعدد كبير جدا من المؤسسات والمنظمات في القارات الخمس ، ولكها تدين اسرائيل وتطالب بإنصاف الشعب الفلسطيني وحقه في العودة وتقرير المصير وتطبيق الاتفاقيات الدولية عليه بوصفه شعبا محتلا ، فهل كل هؤلاء مخطئون ومنحازون للعرب ؟

السفير الإسرائيلي الذي تحدث هنا بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ابتدأ ببراعة يقودنا كمرشد سياحي ليقص علينا كيف نصل الى لوحة في الامم المتحدة . ثم شرح لنا طرق مدينة نيويورك وعرضها وطولها ، ثم قص علينا تاريخ اليهود من أسفارهم بشكل مؤثر وحزين ، ثم قدم لنا ، مشكورا ، معلومات جغرافية ديمغرافية عن المنطقة ، ثم أرادنا أن نساعده في إقرار المعلومات التي أتى بها بشأن التسليح في المنطقة ، وكأن هذه الجمعية هي فرع من وزارة الحرب الاسرائيلية . لقد أتى بأقوال كثيرة

- عطف وتهديد مبطن وتحد صارخ - ولكنه لم يقتبس شيئا من قرارات هذه الجمعية أو مجلس الامن ، لم يقل شيئا عن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، لم يقل شيئا عن المؤتمر الدولي للسلام ، لم يقل شيئا عن القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الامن ، لم يقل شيئا عن قرارات مجلس الامن المتعلقة بوضع مدينة القدس وهي القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) والقرار ٢٦٧ (١٩٦٩) والقرار ٥٧٨ (١٩٨٠) ، ولا عن القرار ٤٩٥ (١٩٨٠) الخاص بالمستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة ، ولا حتى عن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الخاص بإنشاء دولتين في فلسطين واحدة عربية والاخرى يهودية . ولكنه قص علينا الكثير من القصص والتفاصيل وكأن هذه الجمعية ليس لها قرارات . كان الاحرى بالسفير الإسرائيلي بدلا من أن يعمل مرشدا سياحيا في سياحة المعالم والسياحة الدينية ويقتبس أقوال أحد رجال الدين ، أن يتذكر بأنه في الجمعية العامة للامم المتحدة ، وهذه الجمعية لها مواقفها ولها قراراتها ولها ميثاقها . والمطلوب ، هو إعطار الرأي بشأن هذه الاشياء اولا وقبل كل شيء ، حتى لا ندخل في دوامة . يريدنا دبلوماسيو اسرائيل دائما أن نكون في بؤرتها . ثم لي رغبة وربما أن الكثيرين لهم نفس الرغبة بأن يسمعوا رأيا اسرائيليا رسميا يقول لنا : ماذا يعني سفير اسرائيل عندما يقول "أرض اسرائيل" من أين تبتدئ هذه الارض وأين تنتهي . نرجو أن نسمع ذلك بوضوح ، ويكون مشكورا هذا السفير لو قال لنا كذلك ماذا يعني كذلك بالحقوق التاريخية لشعب اسرائيل ، كما ورد في خطابه . لقد سمعنا القولين مرارا وتكرارا عن الاسرائيليين ، ونود مرة أخرى أن نقرأ أو نسمع قولا رسميا يوضح لنا المعاني التاريخية والسياسية والجغرافية لهذين القولين .

لقد أنهى سفير اسرائيل كلمته قائلا :

(تكلم بالانكليزية)

"سنحتفل يوما ما ببزوغ فجر السلم مع جميع جيراننا . وسيكون ذلك اليوم يوما مشهودا" (A/45/PV.50 ، ص ١٧)

(واصل الكلمة بالعربية)

(السيد اسماعيل محمد ، جامعة الدول العربية)

نعم نعم نشاركه هذا الشعور ولكننا نقرأ في غلاف خطابك الموزع يا سفير اسرائيل ، وليس بداية الخطاب ، أنك مضطر أن تناقش القضية الفلسطينية . ذلك ما ورد في صدر خطابك وليس في النهاية .

عندما يرفع هذا الموضوع أي قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة لأنه وجد حلا عادلا وشاملا وإنسانيا سنحتفل بالسلام ، ومن وجهة نظرنا ، سيكون هذا الاحتفال حالما : تقوم للشعب الفلسطيني دولته على أرضه وبموجب الشرعية الدولية ؛ عندما تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها ، وتحديدا الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان العربي السوري ومناطق من لبنان ؛ عندما تقر اسرائيل بأن الشعب الفلسطيني له من يعبر عن إرادته ، وهو ممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد له ؛ عندما تقر اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ؛ عندما تقبل اسرائيل بقرارات المحافل الدولية .

في ذلك الوقت فقط ستكون هناك إمكانية للحديث عن السلام ، وليس عن الحرب . فالأمر ، ياسفير إسرائيل ، ليس بالرغبات ولا بالأماني ، ولكن باتباع النهج السليم ، والسير بخطوات تتناسب مع إرادة المجتمع الدولي .

من ضمن ما لفت نظري في خطاب سفير إسرائيل أمام هذه الجمعية قوله بأن عرض إسرائيل قليل للغاية ، ولم يزد هذا العرض إلا بعد حرب ١٩٦٧ ، ماذا يريد أن يقول سفير إسرائيل ؟ في رأيي أنه يريد أن يقول لنا إن الوسيلة الوحيدة لجعل إسرائيل أكثر عرضا وأكثر عمقا لن تتحقق إلا بالحروب ، ثم مطلوب منا جميعا أن نتجاوب مع إسرائيل ونؤيدها في جعل عرضها أكبر ، وإلى أين ؟ إلى أين ؟ أليس هذا هو جوهر النظرة التوسعية الإسرائيلية التي تقوم على الطول الأكثر والعرض الأكثر والتوسع الأكثر وبالحروب ؟ ثم لو كانت النظرية الإسرائيلية صحيحة ، فعلى كثير من دول العالم أن تقيس عرضها وطولها ، ومتى ما لم تقتنع بهذا العرض والطول ، فعليها أن تشن حروبا لتحقيق المقاييس التي تريدها لنفسها ، وهكذا تتغير معالم خريطة العالم بقدر القوة العسكرية للأقل طولا والأقل عرضا من الدول . ثم تأتي إسرائيل ولا تريدنا أن نصفها بالكيان التوسعي .

إن من الأهمية بمكان أن يسعى المجتمع الدولي - جاهدا في نطاق المسؤوليات الأساسية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة ، إلى اتخاذ الخطوات الفعالة اللازمة من قبل مجلس الأمن ، لتأمين الحماية الدولية لأبناء الشعب الفلسطيني العزل . وتولي جامعة الدول العربية هذه المسألة اهتماما بالغا ، وذلك لضرورتها القصوى حتى تؤمن - كمرحلة أولى - سلامة هذا الشعب بكافة فئاته من أطفال ونساء وشيوخ إلى حين تحقيق السلم الحقيقي على أرض الواقع ، من خلال انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها .

وأنهي كلمتي هذه بجملة سلام حقيقية قالها الأمين العام للأمم المتحدة في نهاية تقريره المقدم إلى هذه الدورة بشأن البند المعروض للنقاش . لقد قال الأمين العام .

(السيد اسماعيل محمد ، جامعة الدول العربية)

"أما أنا ، فلا زلت أعتقد بأن عملية التفاوض لن تكون فعالة إلا إذا شملت الأطراف المعنية جميعها ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وإلا إذا استهدفت تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي - الإسرائيلي ، تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك تقرير المصير" . (A/45/709 ، الفقرة٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أُعطي الكلمة لرئيس الوفد المراقب لفلسطين .

السيد قدومي (فلسطين) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أبدأ كلمتي هذه بتهنئتكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الخامسة والاربعين . ونحن واثقون ان صفاتكم الحميدة وكفاءتكم العالية ستكلل أعمالنا بالنجاح والتوفيق .

إننا كشعب فلسطيني نعتز بالعلاقات الحميمة التي تربطنا بشعب مالطة الصديق ، والتي تستند إلى علاقات تاريخية وثقافية راسخة ، وإلى علاقات حسن الجوار التي تربط مالطة بالعالم العربي . وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لاحيي سلفكم في رئاسة الجمعية العامة السيد جوزيف غاربا على جهوده القيّمة .

كما يسعدني أن أتوجه بالتقدير للجهود المتواصلة التي يبذلها سعادة الامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، لخدمة قضية الامن والسلام العالميين . ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف ، المنبثقة عن الجمعية العامة ولرئيستها السيدة عبسة كلود ديالو على جهودها القيمة وعملها الدؤوب لدعم نضال الشعب الفلسطيني وتنفيذ المهمات الموكلة لها .

تعود الجمعية العامة للامم المتحدة مجددا لبحث "قضية فلسطين" كما فعلت على مدى أكثر من أربعين عاما مضت هي عمر الامم المتحدة ذاتها . ولا توجد قضية أخرى ما زالت على جدول أعمال الجمعية العامة كل هذا الوقت دون حل سوى قضية فلسطين ،

التي نتج عنها تشريد شعبنا ، واحتلال أراضيه ، وحرمانه من أبسط حقوقه السياسية والانسانية . وقد تسبب بقاء قضية فلسطين دون حل ، بالإضافة إلى ذلك ، إلى إشعال حروب عديدة سقط فيها مئات الالاف من الضحايا ، وما زالت تشكل جوهر النزاع في منطقة الشرق الأوسط ويشكل استمرارها بؤرة توتر خطيرة ، لا يمكن تجاهلها أو إغفالها مهما حاول البعض ذلك .

لقد احتفلنا قبل بضعة أيام بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني . ونحن نشكر كل الدول التي أعربت عن تضامنها مع نضال شعبنا وحقوقه الثابتة . وقد كانت هذه المناسبة فرصة أخرى عبر فيها المجتمع الدولي عن رفضه للاحتلال الإسرائيلي وللممارسات الإسرائيلية المنافية للقانون الدولي ولحقوق الإنسان . لكن شعبنا يطلب ما هو أكثر من التضامن وعبارات التأييد والقرارات التي لا تأخذ طريقها للتنفيذ العملي .

إننا ندرك أن هذه الدورة للجمعية العامة إنما تعقد في ظل مناخ دولي جديد ، بعد أن تم تشييع حقبة المواجهة والحرب الباردة . ونحن نأمل أن تكون هذه بداية لعهد جديد في العلاقات الدولية ولنظام عالمي جديد يسوده القانون والعدالة .

فإذا كنا فعلا على عتبة عهد جديد ، وإذا كان هدفنا الدفاع عن مبادئ القانون الدولي بدلا من الاعتبارات الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية لدول معنية ، فقد حان الوقت لنعمل سويا من أجل تحقيق العدالة والمساواة للجميع ، وتنفيذ كل قرارات الامم المتحدة في كل مكان ولكل قضية .

وبالتأكيد فإن منظمة الامم المتحدة مهيئة لتلعب دورها الفعال والذي أنشئت من أجله أصلا في حل المشاكل الدولية والدفاع عن القانون وحماية الامن والسلام في العالم . لكن هذا يقتضي أولا وقبل كل شيء احترام الشرعية الدولية بشكل كامل وليس اختيار ما يناسب البعض فقط . لقد شهد مجلس الامن الدولي في الايام الماضية مناورات لا تبعث على الارتياح بالنسبة لهذا الامل الذي يراودنا جميعا حول الدور المطلوب للامم المتحدة : عملت الإدارة الامريكية من خلال رئاستها لمجلس الامن ، للاسف ، على تعطيل النظر في مشروع القرار المتعلق بفلسطين والمقدم من أربع دول من دول عدم الانحياز في المجلس من خلال المناورات والاستهتار بحق هذه الدول وبالقواعد والإجراءات المتبعة في هذا الصدد .

بعد أيام قليلة تكون الانتفاضة الفلسطينية المجيدة قد دخلت عامها الرابع ، ولا يزال شعبنا الفلسطيني يتعرض لاقسى إجراءات القمع والإرهاب على يد قوات الاحتلال

الإسرائيلي . وخلال هذه السنوات قتل الجنود الإسرائيليون أكثر من ٢٠٠ ١ فلسطيني - نصفهم من الشباب والأطفال والنساء ، كما جرح عشرات الآلاف وتم اعتقال أكثر من (٩٠) ألف آخرين . وفي نفس الوقت واصلت إسرائيل مصادرة أراضينا حيث استولت على أكثر من ٥٨ في المائة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما هدمت مئات المنازل وأبعدت عشرات المواطنين ، وبقيت مدارس وجامعات وكليات وطننا المحتل مغلقة منذ ذلك التاريخ .

وتستمر إسرائيل في تصعيد ممارساتها الإرهابية والقمعية ، فتقوم بتنفيذ جرائم القتل والاعتقال والطرد ، وفرض سياسة التجويع والحصار والعقاب الجماعي بنسف المنازل والبيوت وإحراق المحاصيل والمزروعات وقلع الأشجار مع فرض المزيد من الضرائب .

ولم تكتف إسرائيل بذلك ، فقد ارتكبت قوات الاحتلال المزيد من المجازر الدموية كان من بينها مجزرة الحرم الشريف التي ذهب ضحيتها ٢١ شهيدا على الأقل ومئات من الجرحى .

لقد أدان مجلس الأمن هذه المجزرة البشعة ، وتقدم السيد الأمين العام على إثر ذلك باقتراحات لتوفير الحماية العاجلة لشعبنا داخل الوطن المحتل ، بما في ذلك الوجود الدائم للأمم المتحدة وأفرادها وكذلك التقيد بأحكام اتفاقيات جنيف الرابعة التي ترفض إسرائيل الالتزام بها .

وإنني اغتنم هذه الفرصة لأطلب من جمعيتكم الموقرة أن تحث مجلس الأمن على استصدار قرار يكفل توفير هذه الحماية من أجل إنقاذ شعبنا من هذه الممارسات غير الإنسانية .

ونأمل أن يُقر مجلس الأمن مشروع القرار المطروح عليه الآن والمؤجل منذ أسابيع خلال الرئاسة الامريكية ليؤكد المجلس مصداقيته وليعزز ثقة شعبنا وشعوب العالم بهذه المنظمة الدولية التي اهتزت مصداقيتها .

لقد قدمنا خلال السنتين الماضيتين مبادرة السلام الفلسطينية التي رحبت بها الاسرة الدولية كلها . كنا نأمل أن نتابع السير بخطوات عملية على طريق السلام . ولكن مع الاسف الشديد تعثرت مسيرة السلام بسبب المواقف الإسرائيلية المتعنتة التي رفضت كل الجهود الدولية البناءة الهادفة إلى إزالة حالة التوتر وخلق أجواء ملائمة لتحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة .

ومع كل أسف وبالرغم من هذا الاجماع الدولي الشامل الذي عبّر عنه قرار جمعيتكم ١٦٧/٤٣ في جنيف ، والذي رأى في المبادرة السلمية الفلسطينية أملا حقيقيا لايجاد حل عادل للنزاع العربي الاسرائيلي ، فقد استمرت اسرائيل في سياستها المتعنتة ، متحدية بذلك الشرعية الدولية والامم المتحدة نفسها والاجماع العالمي : الرسمي منه والشعبي . ومن المؤسف أيضا أن هذه السياسة الاسرائيلية لقيت دعما ماديا وعسكريا وسياسيا من الولايات المتحدة الامريكية ، رغم تعاملنا الايجابي مع النقاط الخمس للسيد بيكر ، وزير الخارجية الامريكي ، التي رفضتها اسرائيل .

لقد استمعتم جميعا الى تصريحات الارهابي "شامير" ، رئيس وزراء اسرائيل ، قبل بضعة أيام والتي كرر فيها أن اسرائيل لا تفكر في الانسحاب من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة لانها بحاجة لها لتحقيق حلمها في اقامة "اسرائيل الكبرى" ولاسكان المهاجرين الجدد الذين بدأوا يغزون بلادنا ويستوطنون أراضينا . ولذلك فإننا نأمل منكم جميعا ، ولنا ثقة بكم ، أن تدعموا التحرك العربي بخصوص أوراق اعتماد الوفد الاسرائيلي تعبيرا عن رفضكم السياسي لسياسة اسرائيل في الضم والتوسع .

أمام هذا الوضع المتفاقم فإنه من حق شعبنا ، ومن حق كل أبناء أمتنا العربية أن ينظروا بعين الشك الى ادعاءات الادارة الامريكية الحرص على الشرعية الدولية وعلى قراراتها . كما أنه من حقنا جميعا أن نشكك في حقيقة النوايا الامريكية في الخليج ، والتي حشدت من أجلها الاساطيل والطائرات ومئات الآلاف من الجنود : هل هو فعلا من أجل حماية الحرية والعدالة ، أم من أجل تنفيذ مشروع استعماري جديد في ظل الوضع الدولي الجديد .

وبهذه المناسبة ، يجدر بي أن أشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تعرضت لحملة ظالمة من قبل البعض القليل بسبب موقفها من أزمة الخليج ، ذلك الموقف الشجاع ، في حين أن هذا الموقف كان الاكثر حرصا على تجنيب المنطقة والعالم بأسره خطر حرب مدمرة لا تبقي ولا تذر ، ولا تعود بالنفع على أحد ، كما ستطول آثارها جميع أنحاء العالم ولسنوات طويلة قادمة . لقد تبنينا منذ اليوم الاول موقفا واضحا يقوم

على ضرورة ايجاد حل سلمي لأزمة الخليج ، وقد رأست أول اجتماع للجامعة العربية ، في اطار الجامعة العربية وفق ميثاقها ومبادئها . عملنا بجد ومسؤولية من أجل تجنب كارثة محتملة بدفع فرص السلام إلى الأمام وخلق أجواء ملائمة لاجراء حوار بناء بين الأطراف العربية يقودنا الى حل سلمي في اطار دولي . وقد ظهر فيما بعد توافق دولي وعربي واسعان لهذه المبادرات والأفكار التي تحفظ حقوق ومصالح الجميع . وجاءت التطورات الأخيرة ، لحسن الحظ ، لتؤكد صحة موقفنا الذي يرى في الحوار ، وليس في الحرب ، الوسيلة لتجنب هذه الأزمة الخطيرة . ولذلك فإننا نرى ، وللحقيقة في الموقف الأمريكي الذي أعلنه الرئيس بوش بفتح حوار مع العراق خطوة في الاتجاه الصحيح لبداية الحل ، كما نأمل أن يكون هذا هو الأسلوب المتبع لمعالجة كافة المشاكل في الشرق الأوسط لأن مشاكل المنطقة مترابطة وكذلك حلولها .

بالرغم من تفاقم الأوضاع وخطورتها بسبب سياسات اسرائيل وممارساتها ، وبالرغم من هذه المواقف الأمريكية المؤيدة لها ، والتي أدت للأسف الى انقطاع الحوار الفلسطيني الأمريكي ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية مازالت تتمسك بمبادرة السلام التي أعلنتها قبل عامين من منطق القوة والثقة ، باعتبارها تجسيدا لارادة شعبنا بوضع حد للاحتلال الاسرائيل ، ولرغبة شعبنا الأكيدة في احلال السلام العادل في فلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط ، من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام ، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما فيها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة ، وهو ما اتفقت عليه الأمم المتحدة في قراراتها ووافقت عليه المجموعة الدولية بالاجماع .

لقد اقتربت شمس هذا القرن من الافول ، وقضية شعبنا الفلسطيني لا تـــزال مستعصية على الحل رغم كل ما بذلناه من تضحيات وما عانيناه من عذاب . ونحن نعـــرف القوى الضخمة التي تقف معادية لآمال شعبنا .

ونحيا هذه الايام مرحلة تحولات جذرية لإرساء عالم جديد ، نطمح كلنا أن يكـــون أكثر عدلا وحرية وديمقراطية وسلاما . ورغم تفاؤلنا بالوفاق الدولي الجديد ، ورحيـــل الحروب الباردة والساخنة بين المعسكرين في الشرق والغرب ، فإننا ، ومعنا شعـــوب العالم الثالث ، نأمل بأن لا تتحول تلك الحروب التي كانت بين المعسكرين الشرقـــي والغربي ، إلى حروب بين الشمال والجنوب . لذلك فإن العالم مدعو ، خلال هذه المرحلـة الفاصلة بين قرنين ، أن يعمل كل ما بوسعه لكي لا يرث القرن القادم أزمات ومشاكـــل القرن الراهن ، وفي مقدمتها مشكلة فلسطين . فهل ينتهي هذا القرن يا ترى وتنتهـــي معه فلسطين كمشكلة ، ويحل القرن الجديد حاملا معه فلسطين : الدولة المستقلـــة ذات السيادة ؟ هذا هو السؤال الضخم . هذا هو التحدي . وعلى المجتمع الدولي أن يتحمـــل مسؤولية الرد عليه . أما نحن ، نحن شعب فلسطين ، فلن يتوقف لنا نضال حتى نقيـــم دولتنا .. دولة فلسطين الوطنية المستقلة إن شاء الله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى آخر متكلـــم في المناقشة المتصلة بهذا البند .

سيجري البت في مشاريع القرارات A/45/L.24 و L.25 و L.26 و L.27 و L.28 يـــوم الخميس الموافق ٦ كانون الأول/ديسمبر .

أدعو الآن المتكلمين الراغبين في ممارسة حق الرد .

هل لي أن أُذكّر الاعضاء بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصـــر البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للبيان الاول وخمس دقائـــق للبيان الثاني ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد السلال (الكويت) : لقد استمعتم صباح اليوم الى كلمة ممثـــل النظام العراقي حول القضية الفلسطينية ، وقد بدأ المذكور بيانه بالتساؤل الآتي :

إلى متى ستظل اسرائيل تحتل الاراضي العربية ؟ والجواب بسيط وواضح وضوح الحقيقة المرة ، وهو أن السبب في دوام الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية يعود الى وجود أنظمة دكتاتورية ارهابية على شاكلة النظام العراقي ، تكتفي بإطلاق الشعارات حول القضية الفلسطينية بينما تشكل أعمالها إسهاما رئيسيا في عرقلة النضال العربي تجاه حل مأساة الشعب الفلسطيني .

ولنر ماذا عمل النظام العراقي ، خلال السنوات الاثنتين والعشرين الماضية من حكمه البائس ، للقضية الفلسطينية خلافا للشعارات والتصريحات الجوفاء ؟ ألم يكن النظام العراقي هو الذي تغافل عن تصفية الآلاف من الفلسطينيين في الاردن عام ١٩٧٠ برغم وجود عشرات الألوف من قواته هناك ، التي لم تحرك ساكنا برغم النداءات اليائسة التي أطلقتها القيادات الفلسطينية حينذاك ؟ ألم يكن النظام العراقي هو بطل معركة التصفيات ضد مدراء مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في أوروبا كسعيد حمامي وعز الدين القلق وغيرهم ؟ ألم يكن النظام العراقي هو مؤسس جبهة التحرير العربية التي كانت سببا رئيسيا في شق وإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية لسنوات عديدة ؟ ألم يكن ، ولا يزال ، أبو نضال الإرهابي الدولي المعروف والمحكوم عليه بالإعدام من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها حليفا رئيسيا للنظام العراقي ؟ ليقل لنا ممثل النظام العراقي أين أبو نضال الآن ؟ لقد اعترف رئيس النظام العراقي بنفسه في مقابلته التليفزيونية التي أجراها مؤخرا مع محطة "إيه بي سي" بتبنيه ودعمه لهذا الإرهابي العريق وغيره من المجرمين الذين يستخدمهم صدام حسين في دبلوماسيته السرية الارهابية .

هل كان العدوان العراقي على ايران عام ١٩٨٠ الذي أهدر موارد الشعبين الايراني والعراقي وأزهق أرواح مليون انسان ، في سبيل القضية الفلسطينية ؟ هل العدوان على دولة الكويت واحتلالها ، وقتل وتشريد مئات الالوف من أبناء شعبها والمقيمين على أرضها وتدمير مؤسساتها واقتصادها وبنيتها الاساسية ، خطوة في سبيل تحرير فلسطين ؟

لقد دمر هذا العدوان الهمجي الفرص الايجابية التي برزت تجاه حل عادل للقضية الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة ، كما دمر جميع الجهود التي بذلت خلال السنوات القليلة الماضية لخلق تضامن عربي يوحد المواقف العربية تجاه حل سلمي شامل للقضية الفلسطينية . وما معاناة أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في الكويت ، والذين يقدر عددهم بمئات الالوف ، إلا مثال حي على الدور المشبوه الذي يقوم به النظام العراقي ضد المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني الذي فقد نتيجة الغزو العراقي ، وباعتراف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مصدرا رئيسيا من مصادر الدعم لأبنائه في الضفة الغربية وقطاع غزة . كما أن هذا الغزو شرد عشرات الالوف من الفلسطينيين المقيمين في الكويت الذين فقدوا جميع ممتلكاتهم ومدخراتهم ، واضطروا للنزوح من الكويت بسبب سوء المعاملة التي يلقونها من قوات الاحتلال العراقية ، أسوة بأخوانهم المواطنين الكويتيين ، بل وفضلوا اللجوء الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفضلوا الاحتلال الاسرائيلي على الاحتلال العراقي .

هذا جزء يسير من اسهامات النظام العراقي ودوره في القضية الفلسطينية . أما دور الكويت فهو دور مشهود له ، ليس فقط في دعم القضية الفلسطينية ولكن في جميع أوجه التعاون العربي والدولي . ويكفي أن نقول إن الكويت هي احدى أكبر الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية ، سواء في العالم العربي أو في البلدان النامية . كما أنه يكفي أن نقول إن مئات الالوف من أبناء الشعب الفلسطيني كانوا يعيشون في الكويت ويتمتعون بالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية المجانية ، وعلى قدم المساواة مع المواطنين الكويتيين .

ولعلنا هنا نتساءل لماذا لم يفضل أبناء الشعب الفلسطيني العيش في العراق تحت حكم صدام حسين ، وهو الذي يدعي نصرتهم ، بينما فضلوا أن يعيشوا في الكويت والتي ساق ممثل النظام العراقي صباح هذا اليوم الاتهامات جزافا ضد قيادتها وحكومتها ؟

إن حكومة الكويت ليست بحاجة لشهادة من نظام ارهابي ، ولكن لتبيان الكذب الواضح في ادعاءات ممثل النظام العراقي ، دعوني أقتبس لكم من المرسوم الجمهوري ، والذي قلد فيه رئيس النظام العراقي أمير دولة الكويت وسام الرافدين من الدرجة الاولى ، وهو أعلى وسام عراقي ، وذلك قبل أشهر قليلة فقط من قيامه بغزو الكويت واحتلالها :

"كانت وقفة الاخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، ووقفة شعب الكويت الشقيق ، ذات مكانة خاصة في نفوسنا وذات تأثير أكيد في مجرى الصراع لصالح الامة والى جانب نصرها العظيم . وقد وقفت الكويت بوعي وببسالة بوجه المعتدين الطامعين وصمدت لكل الظروف التي أريد من خلالها أن تنسلخ الكويت عن طبيعتها أو هويتها أو عن مبادئ الامة الواحدة ومستلزمات الامن القومي .

"واستمرت الكويت ، كما هو الامل فيها ، ملتصقة بجلدها وبالمبادئ والسياسات التي لولا التأكيد عليها والالتزام بها لاصبح العرب جميعا في حالة يرثى لها .

"فتقديرا لكل هذا وعرفانا وتوثيقا لموقف الكويت المشرف ، منح صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، أمير دولة الكويت ، وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع المدني" .

كانت هذه كلمات مرسوم رئيس العراق ، قبل أشهر قليلة فقط من غزوه لدولة الكويت .

بعد ذلك الاقتباس هل لنا أن نتساءل من هو الكاذب ؟ هل هو الرئيس العراقي أم ممثله أم جميعهم ؟ ومن المؤكد أن الجميع هنا يعرفون الجواب .

السيد ستاين (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أود أن أطيل دراسة الجمعية لهذا البند دونما مبرر ، ولكن لا يمكنني أن أدع ملاحظات ممثل العراق تمر دون تعليق .

لقد شوه ممثل العراق سجل مجلس الامن ، وشوه دور الولايات المتحدة فيه . فتصويت الولايات المتحدة لصالح القرارات أو ضدها في المجلس ، وفي هذه الجمعية ، يستند بشكل خالص على وجاهة النص . فنصوت لصالح النصوص التي نعتقد أنها ستدفع قضية السلم في الشرق الاوسط قدما ، ونصوت ضد النصوص التي لا تدفع السلم قدما ؛ وسيظل هذا هدفنا ، وسيظل هذا هو المعيار الذي نقيس على أساسه مشاريع القرارات .

إن الولايات المتحدة لاتزال تعتقد أن قراري مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يجب أن يشكلا أساسا لسلم عادل ومنصف ودائم في الشرق الاوسط . وما من حكومة لديها سجل ثابت من الالتزام بتنفيذ هذين القرارات أكثر اقناعا وأكثر استمرارا من سجل الولايات المتحدة . نحن فخورون بسجلنا ، وندعو كل المهتمين جديا بتحقيق السلم في المنطقة إلى الانضمام الينا في هذا الجهد .

السيد محمد (العراق) : لعله من السخرية أن يقوم المندوب الامريكي بالادعاء ، بانه كان يتصرف في مجلس الامن بالطريقة التي تخدم السلام . أي سلام هذا الذي يقصده ؟ هل هو استمرار الاحتلال الصهيوني لاراضي فلسطين والاراضي العربية الاخرى لسنين طويلة ؟ ومن الذي قدم له الدعم في زمن الاحتلال هذا الذي يمتد لعقود طويلة ؟

إن الجميع يعرفون في هذه الجمعية أن الوفد الامريكي في مجلس الامن قد حال دون صدور العديد والعشرات من قرارات مجلس الامن التي كانت ، لو ظهرت ، ستدين الكيان الصهيوني والاعتداءات الاسرائيلية على الدول العربية المجاورة .

وفي القرارات الاخيرة التي اتخذها مجلس الامن قال المندوب الامريكي الموقر ، توماس بيكرينغ ، ما معناه - ولا يحضرني النص حاليا - إن تصويته لصالح مشروع القرار لا يعني أن على الامم المتحدة ، أو على مجلس الامن أن يلعب دورا في عملية السلام في الشرق الاوسط . وكان تصويته لصالح ذلك القرار بعد أن رفض الوفد الامريكي والوفد البريطاني بالقبول بمشروع القرار الذي قدم من خلال دول عدم الانحياز ، وذلك بارسال مندوبين من مجلس الامن للتحري عن كيفية حماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال ، وذلك على أثر استشهاد ٢١ مواطنا فلسطينيا بحراب ورصاص جنود الاحتلال .

من هذا كله يتضح أن موقف الولايات المتحدة في مجلس الامن كان يخدم أولا وأخيرا مصالح الكيان الصهيوني الذي يحميه ويقدم له كل الرعاية والدعم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية .

لذلك فإن القول بأن الولايات المتحدة تسعى من أجل السلام انما هو قول لا يمثل الحقيقة على الاطلاق . والجميع يعرف ذلك ووثائق الامم المتحدة تشهد على ذلك ، وقرارات مجلس الامن معروفة واحصائاتها موجودة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠